محضر الجلسة رقم 079

التاريخ: الثلاثاء 10 جمادى الآخرة 1444هـ (3 يناير 2023م).
الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،
السيد الوزير المحترم،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة، أولا، للسيدة أمينة المجلس لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم
شكرا السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 27 دجنبر إلى تاريخه بما يلي، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 62 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 229 سؤالا.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 3 يناير 2023.

الطلب الأول من رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "الأوضاع المادية والمهنية لهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

الطلب الثاني من المستشار خالد السطي، حول "إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب أيضا.

الطلب الثالث من منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "الحادث المأساوي الذي عرفته شواطئ مير اللفت بإقليم سيدي إفني"، وقد عبرت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 60.22 الذي يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى لرئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وموضوعه "تقريب الإدارة من المواطنين".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمين،

أولا، سنة سعيدة للجميع.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول إستراتيجية الوزارة لتقريب الإدارة من المواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب، تفضلي.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، نبغي نتمنى لكم سنة سعيدة بالنجاح والتوفيق إن شاء الله وأطيب المتمنيات.

كنشكر السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال المهم.

كيفما كتعرفو سيدنا الله ينصرو في الخطابات المتعددة ديالو، دعا بالأهمية ديال تقريب الإدارة من المواطنين، وبأن الإدارة تكون في خدمة المواطنين.

ميثاق المرافق العمومية دعا بأنه تكون واحد العدالة مجالية بالنسبة للخدمات العمومية، ودعا بتجويد وتقريب الخدمات العمومية، فهاذ الإطار كاين أيضا ميثاق اللاتمركز الإداري اللي تيدعي بأنه نقل السلطات على المستوى اللامركزي باش تكون قريبة بالنسبة للمواطنين.

اليوم، عدد ديال الخدمات الإدارية هي اليوم كنعطى للمواطنين على الصعيد المحلي، يمكن فالمستوى المحلي ديالهم، كيمكن لهم يطالبو ويحصلو على عدد ديال الوثائق فمختلف المجالات.

احنا أيضا خدامين على تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري، باش يتزادو عدد المصالح الإدارية اللي يمكن للمواطنين يقضيوها على الصعيد المحلي ديالهم اللامركز.

فهاذ الإطار، راه اللجنة ديال الوزارية ديال اللاتمركز الإداري انعقدت أكثر من 10 مرات، كانو التصاميم الإدارية ديال القطاعات الوزارية، اشتغلنا على 4 ديال المراسيم اللي هي اليوم في مسطرة المصادقة، اللي من أهم المراسيم ديالها هي أنه نقل تفويض السلطة والإمضاء على المستوى اللامركز، كما أنه اللجنة التقنية خدامة اليوم باش توجد للجنة الوزارية الجاية إن شاء الله، باش نزيدو نفعلو هاذ اللاتمركز الإداري وتزاد تقريب الإدارة من المواطنين.

أيضا، كاين واحد الورش مهم اللي خدامة عليه وزارة الإنتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، اللي هو ورش الرقمنة ديال الخدمات الإدارية، ورش الرقمنة ديال الخدمات الإدارية ملي ترقمنو الخدمات الإدارية تيمكن للمواطن ياخذها بلا ما يحتاج كاع يتنقل لديك الإدارة اللي واخا تكون حداه، ما يحتاجش حتى يمشي لها، يمكن من دارو، من تيليفونو، من شي واحد اللي يعاونو يستافد من هاذ الخدمات.

اليوم، المغرب الحمد لله عندو عدد ديال الخدمات الإدارية اللي يمكن لو يستافد منها المواطن من دارو، نعطي مثال مثلا ديال "السوابق العدلية" اللي تيحتاجها المواطن فاش يبغي يخدم ولا شي حاجة، كان كيحتاج يمشي للمحكمة ويمشي هذا، اليوم يمكن لو يطلبها بطريقة سهلة، كان المنظومة ديال "مسار" كاين عدد ديال الخدمات الرقمية بالنسبة للتعاضديات في مجال الصحة، الأداء ديال الضريبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب على الجواب.

تفضل.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على جوابكم وعلى المجهود المبذول في سبيل النهوض بالخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين كمواطنين أو مستثمرين أيضا، خصوصا أن ورش إصلاح الإدارة يحظى باهتمام كبير من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وجعله جلالته من عناصر تقعيد المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا إليه سنة 1999، وحرص جلالته على النهوض به عبر مدخل تقريب الإدارة من المواطن ضمن خطب ورسائل ملكية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح كبير البوادر الإيجابية لحصيلة وأداء الوزارة في الشق المتعلق بتقريب الإدارة من المواطن، عبر سلسلة من التدخلات والتدابير المعتمدة، سواء بشكل عمودي أو أفقي، وفق ما هو مسطر ضمن البرنامج الحكومي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الغاية من تقريب الإدارة من المواطن هي تطوير جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين، في إطار قواعد التدبير العمومي الجديد، عبر تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة وتقديم خدمات بجودة وتقليص مساطرها وكلفتها مع تعزيز الشفافية والرقابة في إطار محاربة الفساد الإداري وتحديد المسؤوليات الإدارية وتعزيز التواصل العمومي ما بين الإدارة والمرتفق، وبالتالي المساهمة في تحفيز الاستثمار عبر تجويد مناخ الأعمال.

وفي الشق المتعلق بالرقمنة، فهي تمكن من نزع الصفة المادية عن المساطر الإدارية وتمكن المرتفق من ربح الوقت والإدارة من تقليص الكلفة المالية والموظف من الجهد، وبالتالي المساهمة الإيجابية في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، أي تحقيق التنمية.

إلا أن هناك تحديات تقابل هذا التوجه المجتمعي من قبيل الأمية التي تجعل الفجوة الرقمية تتسع، أيضا الهوة المجالية بين الوحدات الترابية، بالإضافة إلى هاجس الأمن السيبيراني لما يشكله من خطر المس بالمعطيات الخاصة بالمرتفقين، بل ومنظومة المعطيات المؤسساتية، كما أن تقريب الإدارة من المواطن يحتاج نقل الاختصاص من المسؤول المركزي إلى المسؤول المحلي كمنظومة متكاملة، وهو ما يقتضي جعل تقريب الإدارة من المواطنين سياسة عمومية لا سياسة قطاعية ولا إجراءات إدارية مستقلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما إلى السيدة الوزيرة، حول "استراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط المساطر".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي استراتيجية الحكومة لرقمنة الإدارة وتبسيط المساطر ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على طرح هذا السؤال المهم.

كيف ما تتعرفو تبسيط ورقمنة المساطر هي جاية في صلب الأولويات ديال الوزارة ديالنا، كاين قانون 55.19 اللي نادى بتبسيط ورقمنة المساطر، وأعطى عدد ديال المبادئ اللي تيخصها تطبق.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة واكبت القطاعات الوزارية باش قامو بتدوين المساطر الإدارية اللي عندهم، واليوم هاذ المساطر الإدارية راها منشورة في بوابة "إدارتي" يمكن للمواطنين يطلعو عليها، ويطلعو على كل مسطرة أشنو هوما الأوراق اللي خصهم وأشنو هما الآجال باش يتقضى ليهم المصلحة ديالهم.

اخذينا أيضا واحد العدد ديال المجالات الاستراتيجية وعملنا عليها، مثلا مجال الاستثمار اللي صاحب الجلالة الله ينصرو دعا فالخطاب ديال الافتتاح ديال البرلمان للأهمية ديال تبسيط ورقمنة مساطر الاستثمار، خدمنا مع المراكز الجهوية ديال الاستثمار باش اعطانا واحد 22 مسطرة اللي تيجيو بزاف وقمنا بتبسيط ديالها ونقصنا 45% من الأوراق اللي تيحتاجوها المستثمرين أننا نقصنا منها.

قمنا بتحيين المنصة ديال (Cri-invest) وأيضا باش هاذ الشي ما يبقاش غير فالقانون ولا على المنصة، درناه في دورات تحسيسية في جميع جهات المملكة بـ 12، اللي شرحنا للموظفين على الصعيد الممركز هاذ التبسيطات اللي كانو، باش إن شاء الله ملي غادي نطلقو المنصة في القريب العاجل إن شاء الله غادي يكون إن شاء الله التطبيق مزيان ويقدرو المستثمرين يستافدو من هذه التبسيطات اللي درنا.

احنا أيضا خدامين باش تنديرو الاستراتيجية الوطنية الرقمية اللي من أهم المحاور ديالها هي الإدارة الرقمية، باش نقدرو تكون واحد النظرة منسجمة ومنسقة بين جميع القطاعات الوزارية باش تكون واحد النظرة مبسطة وهذا بالنسبة للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا على كل هذه الإيضاحات.

نحن في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا ما تقومين به، ونحن كمكون من مكونات الحكومة فنثمن المجهودات التي تقوم بها الإدارة على المستوى الوطني في هذا المجال، اللي هو يعتبر مجالا حيويا واللي من المخرجات الأساسية ديال النموذج التنموي الجديد وكذلك خصوصا الخطابات الملكية السامية، وهذا الموضوع ديال الرقمنة له دور محوري في التنمية، وخصوصا في ما نعيشه مثل التطور ديال التكنولوجيات الحديثة، فما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أنه ارتباطا بالاختيار اللي دارتو بلادنا ديال الجهوية الموسعة، فكنظن بلي الرقمنة يمكن أن تلعب دورا أيضا في تقليص الفوارق المجالية، لأنه هناك العزلة الجغرافية وهناك العزلة الرقمية، فكنظن بأنه من الأهمية بمكان أنه يتم العمل على تسهيل الولوج للرقمنة في جميع جهات المملكة.

وهنا لابد من الإشارة أنه نشير للقضية ديال ضآلة الصبيب في بعض المناطق، والتي تحول دون المرتفقين ولا الفاعلين الاقتصاديين أنهم يولجو للمنصات الرقمية، وهذا عندو واحد العائق كبير جدا، كنتمناو أنه الوزارة ديالكم تاخذ بعين الاعتبار هذه المسألة.

هناك أيضا الأوراش الكبرى اللي بلادنا تشتغل عليها من تعليم وصحة وتشغيل، وخصوصا الورش الأساسي اللي هو الحماية الاجتماعية، أظن أن الرقمنة محور أساسي في هذه العملية ديال إنجاح الحماية الاجتماعية، فكنشوفو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والزخم اللي عندو منذ 1 ديسمبر والولوج ديال (les ramedistes) للحماية الاجتماعية للتغطية الصحية، واحنا مطالبين بجهد أكثر خلال سنة 2023 وفيما يقبل من السنوات، فالرقمنة أظن بلي هي من الشروط الأساسية لإنجاح هذا الورش الأساسي اللي بلادنا دارتو على عاتقها وهو رهان كبير.

نرجع للقانون 55.19 اللي صراحة جاب واحد المجموعة ديال المقتضيات لتبسيط المساطر الإدارية، إلا أنه نلاحظ بأنه هذا توجيه السيدة الوزيرة والحكومة أنه العمل على إخراج النصوص التنظيمية لهذا القانون، اللي هو مهم

جدا واللي كنشوفو بأنه مجموعة من المقتضيات اللي جاء بها لا تزال حبرا على ورق واللي هناك مجموعة من المواطنين والمقاولين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السيدة الوزيرة عندك شي تعقيب؟

تفضلو في بعض الثواني.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

موضوع الصبيب راه جاي في واحد السؤال آخر غادي نجاوب عليه.

بالنسبة للحماية الاجتماعية (CNSS[1]) ووزارة الصحة راهم في القانون الإطار الجديد، راه الرقمنة ديال محور مهم ديال الإصلاح، واحنا تنواكبو هذه المنظومة مع السيد الوزير ومع (CNSS) بقرب، لأن عندها أهمية كبيرة وهوما خدامين على الرقمنة بشكل مهم.

بالنسبة لـ 55.19 وجدنا عدد من المراسيم راهم اليوم في الأمانة العامة في مسطرة المصادقة كما أنه، كما قلت لكم في الاستثمار، أكثر من النصوص التنظيمية، هبطنا لأرض الواقع والميدان في جميع الجهات باش نشرحو للناس هاذ الشي باش يبداو يطبقوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الثالث، حول "توحيد شروط ومعايير الترشح للمناصب العليا".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول التدابير الحكومة المتخذة لتوحيد شروط التباري حول المناصب العليا وكيفية ضمان شفافية هذا التباري؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

كما تتعرفو، ولوج المناصب العليا هو مؤطر بأحكام الدستور والقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والمرسوم التطبيقي المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا اللي يتم التداول بشأن التعيين فيها في مجلس الحكومة.

الهدف ديال هاذ المنظومة القانونية هو ترسيخ مبادئ ومعايير واضحة لتقلد المناصب العليا، لاسيما المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة.

في هاذ السياق، النموذج التنموي الجديد في التوصيات ديالو دعا للتجديد المنتظم لمسؤولي الوظيفة العمومية العليا على المستويين الوطني والمحلي، والرفع من جاذبية هذه الوظيفة وتحديد وانتقاء خزان للكفاءات المرشحة لتحمل المسؤولية وتثمين خبراتها وقدراتها القيادية، هاذ الشي اللي جاء به النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الإطار، فإن أحكام القانون التنظيمي والمرسوم المتعلقين بالتعيين في المناصب العليا كتسمح باش يتم في الإعلانات فتح باب الترشيحات، تحديد الشروط المطلوبة، خاصة منها الكفاءة والتجربة المهنية والمؤهلات العلمية حسب طبيعة المنصب المراد شغله وخصوصيته.

ففي هذا الإعلان ديال فتح المناصب كاين:

- توصيف المنصب المفتوح للتباري وطبيعته وخصوصيته؛

- تحديد الشروط اللازم توفرها في المترشحات والمترشحين، بناء على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، لاسيما المستوى العلمي المطلوب والكفاءات والتجربة المهنية والخبرة الملائمة لهذا المنصب.

ففاش تيكون الإعلان متلائم مع هذه المقتضيات، فهو يتماشى مع روح الدستور والقانون التنظيمي مع مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص ومعايير الكفاءة والنزاهة والمؤهلات العلمية والتجربة المهنية، كما أنه تتكون واحد اللجنة اللي تيكون مشهود للأعضاء ديالها بالكفاءة والنزاهة والخبرة، اللي تتقوم بدراسة الترشيحات وإجراء المقابلات مع المترشحين، باش هي اللي تنتقي ما بين هاذ المترشحين.

فالحكومة تنعطي أهمية كبرى لهاذ الموضوع، وأنه هاذ المناصب العليا اللي يتقلدها الناس فيهم كفاءة، لأن هم اللي تيقومو بتنزيل المشاريع الكبرى ديال المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

[1] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا، القانون جا بأنه تتكون واحد اللجنة اللي تنتقي هاذ الأطر العليا، من خلال أن السيد الوزير تيحط واحد اللجنة اللي تنتقي واحد السبعة ديال الأطر، ومن بعد السيد الوزير تينتقي واحد 3 تيعطيهم السيد رئيس الحكومة.

ولكن، السيدة الوزيرة، الإشكالية اللي تطرحات هو أنه هاذ المنطق ما بقاش، المنطق، منطق آخر أنه هاذ الأطر العليا وهاذ القضية ديال تكافؤ الفرص اللي تنهضرو عليها ما تبقشاي فرصة، هو أنه تسيس هاذ الشي، إلى درجة أنه الأطر كاين كلام كثير يقال على هاذ المسألة ديال الناس اللي عندهم واحد الكفاءة كبيرة جدا، إلى ما كانش تينتمي لينا ما يمكنشاي يلج لهاذ المسألة هاذي.

وبالتالي، احنا نطلب، السيدة الوزيرة، أننا نقلبو المسائل، على اعتبار أنه اللجنة يحددها السيد رئيس الحكومة، والسيد الوزير يعطي أشنو الخصاص ديالو من الأطر ديالو، وتكون واحد اللجنة مستقلة، على اعتبار باش نخلقو واحد الفرصة لجميع المغاربة والأطر الحقيقيين، إذا كنا كنقلبو على أطر حقيقيين، إلى هذا هو المبتغى، وإذا كان المبتغى شيء آخر أننا نرضيو واحد المجموعة اللي تابعة لينا هذه مسألة أخرى، وبالتالي كنكونو الإدارة ديالنا ضعفناها إذا كنا كنقلبو أننا نقويو الإدارة كنوليو نضعفها أكثر، وهذا المنطق هذا حاليا يجب الحسم فيه، على اعتبار أنه كاينين شكايات كثيرة في أي مباراة من المباريات إلا وكتلقى واحد المجموعة اللي كايندو يا إما عن خطأ أو عن صح.

وبالتالي، باش نخرجو من هذه الإشكاليات كلها ما يمكنش يكون الوزير هو الحكم وهو اللي كينتقي الأسماء وهو الحكم في نفس الوقت، وبالتالي كنعطيو واحد اليد على هذه المباريات اللي كتخلق واحد (la zizanie) ما بين الموظفين، وبالتالي حتى الأطر اللي كيخدمو في الإدارة اللي كانو هازين الإدارة كيقول لك أودي أنا بالنسبة ليا ها هوما راه اختارو بالنسبة لهم فيها الكفاءة، كيرجع للور، كنوليو كنأثرو على العمل ديال الإدارات ديالنا.

السيدة الوزيرة،

اليوم جاء الوقت باش أننا نحددو المعايير الحقيقية اللي باش ناخذو الأطر، اللي عندو الكفاءة مرحبا به، وكذلك نحلو واحد الباب للمغاربة ديال الخارج على اعتبار أنه في المؤسسات العليا مازال ما حليناش هذا إشكال كبير، عندنا واحد المجموعة ديال الأطر اللي عندهم ما يقولو في المغاربة ديال العالم اللي يمكن لنا حتى هوما كذلك ناخذو من الخبرة ديالهم.

هذا على عاتقكم أنكم تطورو هاذ المسألة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، في بعض الثواني، التعقيب إذا كان.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

ما نقدروش نقولو على أنه اللي كاينين في الإدارة اليوم كلهم جايين على أساس السياسة ولا هذا، تنظن بلي الإدارة اليوم فيها كفاءات وفيها ناس اللي جاو بالكفاءة ديالهم، والحمد لله راهم خدامين معنا.

المغاربة ديال الخارج راهم حتى هوما يمكن لهم يدخلو لهذه المناصب هذه ما مسدوداش على مغاربة الخارج، حتى هوما فاش كيكون باب الترشيح كيمكن لهم يدخلو والأطر كلهم كيقدرو يدليو بالترشيحات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الرابع، حول "ضعف صبيب شبكة الاتصالات الهاتفية والانترنيت بالعالم القروي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي أهم التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل التعجيل بالتدخل الفوري لمعالجة هذا المشكل في أقرب الآجال بغية فك العزلة عن سكان هذه المناطق؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

نبغي نشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

أننا يوصل الانترنيت للمجال القروي، هذا في صلب الاهتمامات ديالنا، لأن المغرب اليوم ماشي في واحد الموجة ديال الرقمنة، وباش يقدرو المغاربة كلهم يستافدو من الرقمنة خص ضروري يكون عندهم التغطية ديال الانترنيت.

اليوم تغطية الانترنيت ولت من الأساسيات، ما بقاتش شي حاجة زايدة، ولت بحال الماء والضو، ما يمكنش شي مغربي نقولو أنت ما يمكنش يكون عندك الماء والضو، هاذ الشي في صلب الاهتمامات ديالنا، ونبغي نذكر بلي

اليوم المغرب راه دائما في هذه السنوات الأخيرة عندو واحدة من 3 ديال المراتب الأولى في إفريقيا من حيث التغطية والجودة ديال الانترنيت، واحنا مازال خدامين باش نزيدو نحسنوهاذ الشي.

نبغي نذكر، كاين "المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا"، ففي إطار التفعيل ديالو اللي بدا في 2018 وغادي يستمر حتى لـ 2023 هذه السنة إن شاء الله، تم التغطية ديال أكثر من 9225 منطقة بخدمات الاتصالات من أصل 10.740 منطقة، وهذه المناطق اللي بقاو غادي يكملو إن شاء الله في هذه السنة 2023، واحنا خدامين دبا باش نزيدو نديرو الإحصاء ديال شي مناطق أخرى اللي يمكن في 2018 ما كانوش فيها عدد ديال السكان ولا هذا، اللي غادي يتم التغطية ديالهم في إطار (l'INDH[2] II) وتنشكر السادة المستشارين اللي تيتجاوبو معنا على هذا وتعطيونا أسئلة وتيجيوعندي بعض المرات يشرحو لي وكنصيفطو الناس لأرض الواقع اللي تيحتاج شي حاجة، فالسيد المستشار إلى عندو شي مشكل فالتغطية ديال الأنترنيت فالجهة ديالو، فالأبواب ديالي وديال (l'ANRT[3]) محلولة، باش نتفاعلو معهم وتنصيفطو الناس وتنصيبو حلول للمنطقة ديالهم، لأن كيف ما قلت هاذ الشي مهم ما يبقاش هاذ الشي ما يمكنلوش.

كاينة أيضا المبادرة ديال (VSAT) اللي تمكن من التغطية عبر الأقمار الاصطناعية لشي مناطق اللي تيصعاب التغطية ديالها بالشبكات الأرضية، فصندوق الخدمة الأساسية للاتصالات كيمنح إعانة كتحدد في 50% في حدود 2500 درهم لكل محطة، فاليوم تم الاستفادة ديال 2300 محطة، ويمكن نمشيو حتى لـ 4000 محطة في السنة إلى الناس بغاو يستافدو من هاذ المبادرة، وكيف ما قلت الأبواب ديالنا مفتوحة إلى عندك ديال شي منطقة بالضبط نستاجبو معها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، تفضلو.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

لابد أن ننوه بنجاح الحكومة المغربي في اتخاذ تدابير موازية تهدف إلى تسريع مشاريع الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات، وفي مقدمة هذه الاستراتيجية الجديدة التحول الرقمي في أفق سنة 2030، والتي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العامة وإرساء أسس لظهور اقتصاد رقمي يؤدي إلى خلق فرص عمل، وبما أن المغرب يتوفر ولله الحمد على مؤهلات في مجال التحول الرقمي، حيث يتطور عدد المشتركين في الهاتف المحمول بنسبة 10%+ كمعدل متوسط ليصل إلى 49.2 مليون مشترك في سنة 2020، بينما يزداد عدد المشتركين في الأنترنيت بسنبة 1.2%، حيث بلغ 27.7% خلال السنة نفسها، إذ يسجل عدد المشتركين في الهاتف الثابت زيادة سنوية تقدر بـ 13% حسب تقارير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، إضافة لما تحقق في مجال التحول الرقمي سواء فيما يتعلق بوضع البرنامج الاستراتيجي والتطبيقات أو إنشاء الهيئات ذات الصلة.

بالرغم من كل هذه المجهودات، تم فرز نواقص عديدة تحول دون تحقيق التحول الرقمي المنشود، حيث تشير بعض الدراسات وفي طليعتها رأي رصده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "نحو تحول رقمي ومسؤول ومندمج"، تفيد بأن الفجوة الرقمية الموجودة تجعل حوالي 6 ملايين من المواطنين والمواطنات غير منخرطين في مسلسل الرقمنة الذي تشهده البلاد، وذلك راجع إلى النقص في التجهيزات الرقمية والنقص على مستوى الولوج بسبب الاستعمال الضعيف الأنترنيت الثابت خاصة في العالم القروي والنقص على مستوى إتقان التعامل مع الأدوات الرقمية، وهنا أسوق إليكم أمثلة الجنوب الشرقي من جرادة لزاكورة، بحيث نجد قرى وجماعات إقليم تنغير مثلا منطقة كليا.. عن العالم الخارجي، بحكم أن الأجهزة النقالة للمواطنين بلا استقبال ولا إرسال.

السيدة الوزيرة،

غنوقف هنا لأنه احنا عندنا فالمناطق الجبلية الناس اللي ما وصلهمش الخط ديال التليفون ولا (les radars)، كيبغي يهضر كيدي التليفون ديالو عند واحد جارو فوق الجبل، ملي كيصوني عليه هذاك الآخر خصو يهبط باش يقول ليه أجي راه صونا عليك التليفون، دبا تنطلبو منكم التدخل، إن شاء الله، الفوري في هذا المجال هذا.

وقلت بأنه على المواطنين والمواطنات، أستسمح النقص على مستوى الولوج بسبب الاستعمال الضعيف للأنترنيت الثابت خاصة في العالم القروي والنقص على مستوى إتقان التعامل مع الأدوات الرقمية، وهنا أسوق إليكم مثلا الجنوب الشرقي من جرادة إلى زاكورة، بحيث أن قرى مثلا منقطعة كليا عن العالم الخارجي بحكم أن الأجهزة النقالة للمواطن بلا استقبال ولا إرسال، وبما أن صبيب الأنترنيت ضعيف ومنعدم في بعض الأحيان وهو ما يزيد من معاناة الساكنة داخل منازلهم، مما يجعلهم مضطرين للذهاب بعيدا في بعض الأحيان حتى يتمكنوا من إجراء اتصالاتهم.

لذا، نسجل بكل أسف شديد استياء ساكنة تنغير ومعها ساكنة جهة درعة-تافيلالت من ضعف شبكة الاتصال وانعدام صبيب الأنترنيت بمنطقتهم، وما يزيد من مضاعفة همومهم ضياع أموالهم مقابل خدمات لا يستفيدون منها، لذا نطالبكم السيدة الوزيرة المحترمة بالتدخل العاجل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة هل هناك تعقيب؟ في بضع ثواني.

[2] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain.

[3] **A**gence **N**ationale de **R**églementation des **T**élécommunication.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كيف ما قلت، بابي مفتوحة أجي عندي ولا عند (l'ANRT) ناخذ ليك موعد معايا ولا مع (l'ANRT) ونصيبو حل للمنطقة ديالك، أشنو يمكن يديو ليها فأرض الواقع والمكان ونشوفو شنو يمكن يتدار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إليكم السيدة الوزيرة، حول "جمود الحوار الاجتماعي القطاعي في العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن أسباب الجمود الحوار الاجتماعي القطاعي في العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كنشكر السيدة المستشارة على طرح هاذ السؤال المهم.

كيفما كتعرفو الحكومة كتعطي أهمية كبيرة للحوار الاجتماعي، حيث تطلق مسلسل ديال الحوار الاجتماعي في البداية ديال الولاية، وأنه تم التوقيع على اتفاق ديال 30 أبريل ما بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين الأكثر تمثيلية.

حوار اجتماعي اللي كان عندو عدد ديال المكتسبات، من أهمها بالنسبة للقطاع العام:

- رفع الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية 3500 درهم؛
- حذف السلم 7 بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛
- رفع حصيص الترقية من 33% لـ 36%؛
- إقرار الرخصة ديال الأبوة مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر؛
- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية اللي غادي يستافدو منها 10 آلاف موظفا وموظفة، وتنعرفو كلنا على أنه هاذ الأعمال الاجتماعية فيها مجال الصحة والسكن والاصطياف والقروض، وعدد من الخدمات.

والحكومة.. كان تم إصدار جوج ديال القوانين و11 المرسوم فواحد الأشهر قليلة، هذا زمن قياسي، وهاذ الشي تيعكس الأهمية اللي كتعطيها الحكومة للحوار الاجتماعي.

كما أنه وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة دارت منشور للسيدات والسادة الوزراء من أجل حثهم على دراسة مختلف القضايا والملفات ذات الصلة بالقطاعات اللي كيشرفو عليها في إطار حوار قطاعي، بهدف إيجاد حلول ممكنة وعملية لملفات ذات أولوية، اللي غتمكن من تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاع.

دعوة المسؤولين على المنشئات والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتهم، لمباشرة حوارات من أجل دراسة ملفات ذات الصلة في مجال اختصاصاتهم، وعدد ديال القطاعات دارت حوارات قطاعية، مثلا حوار التربية الوطنية راه الحوار القطاعي مستمر، في إطار قطاع التعليم العالي، تم التوقيع على اتفاق اللي كانت التزمت فيه الحكومة بإصدار نظام أساسي جديد خاص بهيئة الأساتذة الباحثين وتحسين الوضعية ديالهم.

على مستوى قطاع الصحة أيضا، كانو عدد ديال الأشياء اللي كانو، بحال:

- تحسين وضعية الأطباء اللي غيستافدو من زيادة مهمة في الأجر بداية مسارهم المهني؛
- تسريع وثيرة الترقية لكافة الممرضات والممرضين عبر منحهم أقدمية اعتبارية تتراوح بين ثلاثة وخمسة سنوات.

كيفما قلت لكم، الحوار الاجتماعي راه مستمر، راه فالمأسسة، كل ستة أشهر كنتلقاو بالشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي باش نتدارسو القضايا المهمة بالنسبة للموظفات والموظفين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيدة الوزيرة،

يؤسفنا أن نعبر لكم اليوم أن الإرادة التي عبر عنها السيد رئيس الحكومة، باعتبار الفرقاء الاجتماعيين شريك استراتيجي، مازالت لم تصل إلى جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والشاهد لدينا على ذلك هو عدم تجاوب العديد من المسؤولين الحكوميين ومدراء المؤسسات العمومية مع طلبات عقد اللقاءات الموجهة لهم من طرف الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لتدارس الإشكاليات المطروحة والملفات المطلبية المستعجلة.

ولأن الحق أحق أن يقال، فإنه إذا كان ليس هنا إلا التنويه بسير الحوار القطاعي في بعض القطاعات، رغم الصعوبات التي يواجهها ذلك من قبيل التعليم والصحة، فإننا ندعو باقي القطاعات التي مازال المسؤولون عنها يستنكفون عن التجاوب مع طلبات الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عقد لقاءات معهم إلى تغيير مقاربة التعامل مع الجسم النقابي.

وفي هذا الإطار، ندعو السيد رئيس الحكومة وفي إطار صلاحياته الدستورية والقانونية إلى العمل على توجيه تلك القطاعات إلى الوجهة السليمة، وهي وجهة الإصغاء والحوار والإنصات لمطالب الشغيلة، كما نعبر عنها بكل صدق وأمانة ودون مزايدات.

السيدة الوزيرة،

لقد سبق لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن دعا في مداخلته أثناء الجلسة الشهرية، التي خصصت لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، والتي خصصت لموضوع الحوار الاجتماعي، إلى إطلاق سراح الحوارات القطاعية، حيث اعتبرنا أن الحوارات القطاعية هي بمثابة شرايين الحوار الاجتماعي الوطني، وأن استمرار جمودها يمس بهذا المسار الجديد وبهذه الروح الإيجابية التي دشنت بها الحكومة الحالية علاقتها مع الشركاء الاجتماعيين.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار هذا الجمود سيفرغ مقولة المأسسة من أي حمولة إيجابية.

لقد ظهر لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ومن خلال جلسات الاستماع التي دأب فريقنا على تنظيمها بشكل أسبوعي وبالتناوب مع الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن هناك حاجة مستعجلة لإطلاق الحوار الاجتماعي في العديد من القطاعات، ومن ذلك مثلا مؤسسة العمران، الوكالات الحضرية، المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة الفلاحة.

هذا غيض من فيض، نتمنى صادقين أن يسمع نداؤنا هذا وأن لا يظل صيحة في واد.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة ما بقاش التعقيب.

ونشكرك في نهاية هذه الأسئلة الموجهة لكم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

ونشكر السيد وزير الصحة ونرحب بحضوره معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للقطاع الذي يشرف عليه، ونستهلها بسؤال أول حول "التعريفة المرجعية تعرقل نجاح التغطية الصحية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

يعتبر تعميم التغطية الصحية منذ فاتح دجنبر 2022 خطوة مهمة من أجل تعميم الحق في الولوج للصحة في إطار متكافئ وعادل، إلا أن التعريفة المرجعية تحول دون تحقيق العدالة الصحية المنشودة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن تصور الحكومة لمراجعة التعريفة المرجعية بما يضمن العدالة الصحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد خالد ايت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا سنة سعيدة للجميع، بأطيب التمنيات وموفور الصحة والعافية لهذا البلد الكريم، وصاحب الجلالة والسادة المستشارين، إن شاء الله وبإذن الله.

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، وكما تعلمون، أن التعريفة المرجعية هي متجاوزة، متجاوزة ولكن ما تنعملوش بالتعريفة المرجعية اليوم، تنعملو بالتعريفة المتوافق عنها، إلى عندنا (la tarification de référence de 98) ما تتستعمل إلا في إطار (l'arbitrage)، ولكن مع الهيئات المدبرة تنعملو بواحد التعريفة اللي هي توافقية واللي حتى هي فيها واحد التجاوز، رغم أن كان واحد العمل اللي كان تدار في 2020 وكانت واحد المراجعة ديال التعريفة المتوافق عنها، وكانت صادقت عليها هيئة مدبرة واحدة، واللي كانت غادي تدير لنا واحد القفزة نوعية في الإطار ديال التكفل بالمرضى على المستوى الميداني، سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص.

إلا أنها ما طبقاتش، ما دخلاتش لحيز التطبيق.

اليوم، التعميم ديال التغطية الصحية ما عندو علاقة بالتعريفة المرجعية، خصنا نراجعو هاذ التعريفة المرجعية، لأنه أصلا اليوم ذاك التوازنات المالية اللي كاينة باش يمكن لنا نحافظو على هاذ الديمومة ديال التغطية الصحية، خص يكون عندنا التكلفة الحقيقية اللي كنقيموها على كل مواطن كيستافد من العلاجات، كذلك خصنا نحيدو ذاك الأساليب القديمة اللي هي بالطريقة الجديدة اللي توافقنا معها في 2020 كيمكن لنا نتجاوزوها باش ما يبقاش (chèque de garantie)، ما يبقاش (le noir) ويولي المواطن يمكن لو

يختار فين بغى يمشي ما عندو حتى مشكل.

اليوم (RAMED[4]) ما بقاش، دخلات الأجرأة ديال التغطية الصحية، ولكن ملي كيمشي اليوم المواطن المغربي اللي عندو (RAMED) يمشي لـ (privé) غادي يطبق عليه إينا تعريفة؟ التعريفة ديال كل واحد، حيث ما كايناش التعريفة المرجعية اللي هي متقادمة اللي حتى واحد ما تيقبل عليها.

فين وصلنا؟ باش يمكن لنا ندير التعريفة المرجعية، خصنا أول حاجة هي نرجعو المصنف، المصنف اللي حتى هو متقادم (la NGAP[5])، خصنا ندخلو واحد المصنف جديد واللي راجعناه ومحطوط في الأمانة العامة للحكومة للتدارس، كنتسناو الأجوبة ديالها باش يمكن لنا عاد ندير عليه التعريفة، ومن تم تندوزو للتوافقات مع الهيئات المدربة، الحمد لله مع الهيئة المدبرة اليوم ديال (la CNSS) ربما غادي يكون واحد التحسن جد ملموس في الأيام المقبلة إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير على الجواب، اللي أنا ربما كنتقاسم معك فيه عدة نقط.

ولكن ملي كانت التعريفة، السيد الوزير، تصاوبات في 98 وحتى 2006، وكانت المراجعة ديال كل 3 سنوات ما تعملاتش، ولهذا أصبح متجاوز.

اليوم، احنا ملي تنتكلمو على هذه النقطة ديال مراجعة التعريفة، راه أساسا لأن تنعرفو المواطن المغربي كيأدي أكثر من 50% في المصاريف دالعلاج، ملي تنقولو خصنا نحسنو التعريفة المرجعية راه حفاظا على التكلفة ديال ذاك المواطن أساسا، لأنه هو اللي أساسي اليوم.

ملي تنتكلمو كذلك على مراجعة التعريفة لأن تنعرفو في 2006 كانو بعض الأمراض ما داخلينش في التعريفة المرجعية، واليوم ملي كاين أمراض ملي تنطلبوها لا (la CNOPS[6])، لا (la CNSS) ما كنقدوش يعطيونا الموافقة عليها، لأنها غير موجودة.

إذن، اليوم راه لابد حتميا خصنا نراجعو التعريفة لأن أصبح شيء أساسي.

ثانيا، السيد الوزير، ملي تنقولو بأن التأثير على التغطية الصحية، ما معناه؟ راه هي بأن احنا بغينا ذاك المواطن المغربي ملي يدخل سواء للمستشفى الخاص أو العام بذيك البطاقة ديالو ما يؤدي حتى شي حاجة، هذا هو الهدف الأساسي، لأنه كيكون عندنا تكلفة العلاج حقيقية ومعقولة، كيف يعقل بأنه هذاك السيد اللي عندو ذاك المنزل وكيكري الدار ديالو كل 3 سنوات كيدير المراجعة ديال الكراء ديالو، وهذه مسألة ديال مواطن مغربي ديال المرض ما يمكنش ندير واحد المراجعة لكل 3 سنوات، اللي هي في القانون ومحتوم علينا؟

إذن، اليوم راه التكلفة ديال العلاج ما عندهاش المعادلة مع المصاريف الحقيقية ديال العلاج، وأنت تتعرف، السيد الوزير، أحسن مني ذلك، ولهذا تتقول بأن اليوم ما بقيناش نتكلفو على (la cotation) اللي خصنا نتكلفو على التكلفة الحقيقية ديال العلاج، وهذا هو اللي بغينا نوصلو.

كانت اتفاقية ديال 2020، مزيان الأجندة ديال 2020، ولكن، السيد الوزير، ذيك الاتفاقية ما مشاتش لأن ولو بأن ما كانتش عامة كانت كتقيس غير الإنعاش أساسا والفحوصات الطبية، ولكن راه ما مشاتش، وأنت عارف علاش ما مشات، السيد الوزير، وما تنفذاتش، ياريت كون تنفذات غير هذيك الاتفاقية ديال 2020 كان غادي يتحسن في الإنعاش، لأنه الإنعاش اليوم التكلفة ديالو 1500 درهم، ما كاينة حتى شي دولة في العالم اللي الإنعاش التكلفة ديالو 1500 درهم، وكانت في هذه الاتفاقية ديال 2020 كانت طلعات حتى لـ 2500 وكانت مهمة جدا.

إذن اليوم، السيد الوزير، احنا بالسؤال ديالنا أولا بغينا نحسو بأن راه احنا مستعدين نناقشو مع الحكومة من أجل إيجاد واحد الحل متفق عليه لمصلحة المواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في بعض الثواني، التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

راه متفق معك، السيد المستشار المحترم، أنه راه الأجرأة راه بدأت ديال المراجعة، وهذه الجمعة هذه غادي يكون واحد اللقاء مع القطاع الخصوصي على التفعيل ديال هذه الاتفاقية الأولى ديال 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني..

احنا مرتبطين بالوقت السيد المستشار يمكن لو يستغل السؤال الثاني ويضيف إلى بغا يضيف.

إذن السؤال الثاني "إدماج المستفيدين من نظام "راميد" في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

[4] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

[5] **N**omenclature **G**énérale des **A**ctes **P**rofessionnels.

[6] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

تفضلو السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الآليات والإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل إدماج المستفيدين من نظام "راميد" إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الإجراءات والتدابير اتخذت، لأن "الراميد" ما بقاش من 1 دجنبر ودخلنا في الأجرأة ديال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض التضامني اللي غيستافدو منه الناس اللي كانو في إطار "راميد".

إنما هاذ المسألة هاذي تدارت بواحد الطريقة تلقائية، وأنتم شاركتو معنا في إطار القانون ديال اللي هو 27.22 اللي كيخول الصلاحيات أنه يكون انتقال تلقائي واللي ثبتات باش تبدا الأجرة، وزدنا كملنها بالقانون 60.22 اللي غتصوتو عليه اليوم في (la plénière) باش كذلك الناس اللي عندهم القدرة ديال الاشتراك، وغنكونو الحلقة غلقناها ديال هاذ التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

إنما كاين بعض التدابير اللي هي موازية بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش يمكن جميع الصلاحيات اللي كانت عند الناس اللي هوما كانو كيستافدو من "الراميد" كتبقى هاذيك المكتسبات ما كتضيعش لهم، ولهذا كاين هاذوك البيانات اللي كانت عند الوكالة الوطنية للصحة كلها انتقلت لعند (la CNSS).

كذلك، عندنا الوكالات ومراكز القرب باش نسهلو التسجيلات على هاذ المواطنين، رغم أن فهاذوك الناس، هذاك الكم ديال الناس اللي هوما انتقلو تلقائيا ديال "الراميد" كاين بزاف ديال الناس اللي فيهم إعادة النظر، ولهذا كاين هذاك القانون ديال 72.18 ديال السجل الموحد اللي هو غادي يجي باش يدير واحد التغريبلة، علاش؟

لأن كاين الناس اللي هوما حقيقيا عندهم "الراميد" وما كيستافدوش من "الراميد" خصهم يدخلو، وكاين ناس اللي عندهم "الراميد" وما كيستافدوش منو خصهم يدخلو لواحد النظام إجباري، وهاذ المسألة هاذي راه بدات الأجرأة ديالها، الجهة ديال الرباط – سلا – القنيطرة راه هي اللي تختارت كأول تجربة، والحمد لله راه بدات الأمور، وتعممت في 28 نونبر على سائر الوطن، ولكن الأجرأة اخذينا واحد المدة زمنية ديال من دبا 6 أشهر غادي يكون عندنا كاع الأمور واضحة وشفافة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، كاين تعقيب؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

إن تنزيل نظام الحماية الاجتماعية الشامل يعتبر منعطفا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش لسنة 2020.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نثمن عاليا هذا المشروع المجتمعي والإستراتيجي ونجدد موقفنا لدعم هذا الإصلاح الكبير والذي سيكون له الأثر الكبير على جميع المغاربة في اتجاه بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائزها.

السيد الوزير المحترم،

تجدر الإشارة من خلال تشخيص المنظومة الصحية ببلادنا إلى النقص الحاد في الأطر الطبية والتمريضية رغم توظيف 5500 من الأطر الصحية، كما أن هذا النقص سيتضاعف لاسيما أن بلادنا تمر من مرحلة تحويل 11 مليون من المواطنين المسجلين في إطار نظام المساعدة الطبية "راميد" نحو نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي سيرفع معه الإقبال على المؤسسات الاستشفائية.

إن الرهان الأبرز حول ورش الحماية الاجتماعية يرتكز بالأساس إلى ضمان ديمومة تمويل نظام الحماية الاجتماعية وعدم السقوط في تجربة ما عاشه نظام "راميد" من صعوبات وتعقيدات كبيرة، ارتبطت أساسا بصعوبات التمويل وضمان آليات تمويلية قارة له، خصوصا وأننا اليوم نشهد على وجود صعوبات حقيقية في تحصيل اشتراكات العديد من الفئات وما لذلك من تأثير على الآجال المبرمجة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على أن نجاح ورش الحماية الاجتماعية الوطنية والحماية الاجتماعية، هي مسؤولية الحكومة بأكملها، والفاعلين في الميدان، وليست مسؤولية قطاع الصحة بشكل منفرد، وذلك لما لها من تأثير شامل على المجتمع ككل.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، ماكاينش تعقيب؟

تفضلوا، باقي.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير باش نوضح للسيد المستشار المحترم واحد النقيطة، هي أن بالنسبة "للراميد" راه الدولة اللي متكلفة بالمساهمة، حقيقة كاين واحد الصعوبة بالنسبة للناس اللي هوما غير الأجراء، ولكن هذيك غادي تتجاوز، الدولة كتبقى هي الضامن على التوازنات.

اللي احنا بغينا نوصلو ليه، هو أن يولي قطاع ديال الصحة أو المنظومة الصحية كتمولها التأمين الإجباري عن المرض هو اللي كيمولها، وهاذي خصها واحد الشوية ديال الوقت وتوافقات إن شاء الله، بالفضل ديالكم وبفضل الله غادي نوصلو إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث حول "إحداث مستشفيات متعددة التخصصات"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين بفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي الوردي.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها وزارتكم من أجل إيجاد حلول عاجلة لمعالجة الخصاص الذي يعرفه القطاع الصحي بإحداث مستشفيات متعددة الاختصاصات للقرب بجل المناطق النائية المستهدفة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

التدابير اخذاتها الحكومة، هو الإصلاح الجذري ديال المنظومة الصحية، واللي كتشرفو وكتسهرو عليه كذلك معنا في إطار القانون الإطار 06.22 اللي جاب حكامة جديدة ديال المنظومة الصحية، كإحداث مجموعات صحية ترابية واللي غادي تجاوب على جميع هاذ المسائل.

إنما غادي نجاوبك على السؤال مباشرة ديال المناطق النائية ومستشفيات وتعدد الاختصاصات.

باش يمكن نحدثو مستشفى كاين بعض المعايير، واحد الشروط ما يمكنش نجيو نقولو أرا خصني ندير واحد المستشفى هنايا حيث الساكنة طلباتو، صافي، راه هذا استثمار كبير، خصو موارد مالية، خص موارد بشرية، إذن كاين واحد المعايير اللي كيكونو داخلين في إطار الخريطة الصحية الجهوية.

فهاذ الإطار، المخطط الجديد كنقولو بأن الخريطة الصحية الجهوية غادي تحدثت بموجب القانون، ولكن اللي غادي يحط القواعد ديالها هو "المجموعات الصحية الترابية"، واللي غادي تقول فين يمكننا نستثمرو في إنشاء وحدات أو منشئات صحية.

في القانون 34.09 القديم اللي اليوم تنسخ، كنا كنقولو بأن ما يمكن نحدثو المستشفى إلا إذا تعدات الكثافة السكانية أكثر من 70 ألف نسمة، عاد يمكن لنا نقولو راه نديرو واحد المستشفى ديال القرب، واحنا غاديين، وصلنا لـ 200 واحنا كنطلعو.

اليوم لا، المجموعات الصحية الترابية هي اللي كتشوف فين يمكن لها تحط مصالح ديال القرب، وربما ماشي مستشفى، ربما خص وحدات صحية، مراكز صحية المستوى الأول، والمستوى الثاني هذا هو التوجه الجديد اللي غاديين في إطار ديال المجموعات الصحية الترابية واللي كلها كتولي راه مؤسسة عمومية، اللي كتشرف على الجميع من (centre de santé) الصغير حتى للمركز الاستشفائي الجامعي.

في إطار هاذ التدبير تما فين عندها الخصاص، لأن فين غادة الغاية؟ الغاية غادة أن خصنا نشجعو الخدمات ديال القرب، المواطن المغربي اليوم اللي كيخسر الجيب ديالو في التنقل بغينا نقربو ليه الخدمات، الطبيب يمشي عند المريض، ماشي المريض يجي عند الطبيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد جمال الوردي:

أنا بدوري أشكركم السيد الوزير المحترم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب.

وقد طرحتم فيها بكل شجاعة الإشكالات التي تعاني منها المنظومة الصحية مع إقرار معالجتها في إطار التدرج والتراكم للحد من معاناة المرضى وضمان ولوجهم للخدمات العلاجية.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير في فريق التجمع الوطني للأحرار، عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة الذي اعتمدتها بلادنا لتنزيل ورش التغطية الصحية

الإجبارية لكافة المغاربة، لتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي، وتعزيز خدمة الصحة العمومية وتوفير الوسائل الكفيلة بتطوير العرض الصحي تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، الذي يشرف شخصيا على متابعة تنزيل هذا الورش، معتبرينها إجراءات شجاعة وجريئة، تهدف إلى إعادة الثقة للمواطنين في المستشفى العمومي.

السيد الوزير المحترم،

نقر بوجود مجهودات جبارة تقوم بها أطر المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة، ورغم ذلك ساكنة إقليم الخميسات تعاني من الخصاص في الخدمة الصحية، حصريا ساكنة سيدي علال البحراوي والجماعات المجاورة لها، التي تنتظر تفعيل قسم المستعجلات والمضمن في الاتفاقية المبرمة ما بين الجماعة والوزارة.

وعليه أود أن أطلعكم، السيد الوزير، على الخصاص الحاصل في الأطر الطبية وشبه الطبية بالمراكز الصحية التالية: آيت أوريبل، الرماني، عين السبيت، بوقشمير، وسيدي علال البحراوي ولماس، وغياب مجموعة من التخصصات الطبية في تيفلت المركز الصحي، موسى بن نصير، والياسمين والخميسات والرماني وسيدي علال البحراوي.

بالنسبة للبنايات التي لا تستجيب للمعايير الهندسية لاستقبال المرضى في أحسن الظروف، نجد المراكز الصحية التالية: السعادة، بني أونزار وتارميلات، مولاي إدريس أغبال وآيت أوريبل.

لهذا نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بالتدخل العاجل لحل مشكل توقف الأشغال بالمستشفى المتعدد الاختصاصات بالخميسات والقيام بزيارة ميدانية لهذا الإقليم، وهي فرصة لكم للوقوف على هذه النواقص التي تجعل المواطنين والمواطنات غير راضين على أداء المرفق الصحي العمومي، ولا يحفظ كرامتهم ولا يعكس كل المجهودات التي تقومون بها في هذا الباب.

وأخيرا، لنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم لن تدخروا جهدا للوقوف على هذا الأمر بصفة شخصية، لما فيه مصحة إقليم الخميسات، حتى نتمكن جميعا بعون الله من حل الإشكالات التي من شأنها أن تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة من هذا الورش الهام.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا أمكن.. صافي؟

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع حول "خدمات أقسام المستعجلات"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل سد الخصاص في الأدوية والموارد البشرية الضرورية وتحسين الخدمات الصحية بأقسام المستعجلات بكافة تراب المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.

أولا، الخدمات ديال المستعجلات هي جزء لا يتجزأ من الخدمات ديال المستشفى. الإشكالية ديال المستعجلات هي إشكالية عويصة ومتقادمة، يعني باش يمكن نحلو المشكل ديال المستعجلات، خص واحد المقاربة شمولية، ولهذا في هذا الإصلاح الكبير اللي جاي ديال المنظومة الصحية وفي إطار "المجموعة الصحية الترابية" بما أنها تتكلف بجميع المشاكل على المستوى الترابي، غادي نلقاو الحل ديال المستعجلات، علاش؟ لأن أشنا هو المشكل؟ خصنا نحط الأصبع ديالنا على المشكل ديال المستعجلات، المشكل ديال المستعجلات اليوم هو 80% ديال النشاط ديالهم ماشي استعجالي، علاش؟ لأن وحدات القرب، المراكز الصحية ما تيخدموش بنفس الطريقة باش يمكن لهم يقبطو العدد ديال المرضى اللي كيتوافدو على المستعجلات وكيخلقو واحد الاكتظاظ.

فلهذا كان واحد العمل اللي هو داخل في إطار ديال هاذ الإصلاح هذا، واللي هو تدرجي اللي خدامين به كنقولو بأن أولا مصالح القرب هو الأولى خصها تصلح باش يمكن لها تستقبل وتبقى سياسة القرب لمرضى المواطنين المغاربة ما خصهومش يمشيو للمستشفى الكبير، إلا إلى كانت يعني الترشيد ديالهم بوثيقة طبية.

ثانيا، الموارد البشرية، عارف بان الموارد البشرية ديال المستعجلات حتى هي كذلك فيها مشكل، بحال في شحال هاذي باش تنهضرو واحد الهضرة بدون لغة خشب شفافة، فين ما كان شي واحد اللي ما باغيينوش تيقول لك صيفطوه للمستعجلات، وفي هاذ الوقت هاذي المستعجلات راه مهنة ثمينة وشريفة وبالعكس اللي تتبغي واحد الالتزام وتتبغي واحد..

هاذ الوظيفة الصحية اللي جاية جديدة غادي تشجع وغادي تحفز وغادي تبدل من منظور ديال العمل في إطار ديال الاستقبالات بالمستعجلات.

ولهذا، تنقول لك المقاربة خصها تكون شمولية باش يمكن لنا نحلو هاذ المشكل ديال المستعجلات.

كذلك التكوين في الإطار ديال المستعجلات، أطباء المستعجلات كانو كيتكونو على 5 سنين، أكثر من (les réanimateurs) فالوقت اللي (les réanimateurs) كيديرو غير 4 سنين، وندير غير (les

réanimateurs) كافينا باش يخدمنا ف....

إذن اليوم كذلك، خص واحد المقاربة وحدة أخرى نقصو من العدد ديال السنوات ديال التكوين لهاذ الأطباء.

كذلك، ولينا كنكونو الممرضين في إطار المستعجلات، باش يمكن لنا يخدمو لنا فالمصالح ديال المستعجلات، هاذو هوما السياسة اللي يمكنا تشجع غدا فهاذ المقاربة الشمولية بالوظيفة الصحية باش..

غنهضرو على الأدوية، كاينة الأدوية ديال المغرب من 2019 لليوم، الميزانية ديال الأدوية وزارة الصحة طلعات بشكل جد مهم، يكفي أنا نقول لكم من العام اللي فات لهاذ العام هذا، تقريبا ما يناهز 900 مليون ديال الدرهم اللي تزادت فالأدوية، فبالتالي كاين واحد النوع ديال المشكل ديال الحكامة اللي خصو يتراجع في إطار هاذ الإصلاحات الكبرى اللي كنقومو بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار لفحل.

تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الوزير.

نعلم جيدا تحديات قطاع الصحة ببلادنا لا من حيث نقص الموارد البشرية ولا من حيث ضعف الوسائل اللوجيستيكية للعمل، بالرغم من ذلك تبذلون مجهودات جبارة للرفع من جودة الخدمات الصحية المقدمة، إلا أن ما يسترعي الانتباه ويجب الاشتغال عليه هو ضعف خدمات أقسام المستعجلات، وعلى سبيل المثال: مدينة أزمور التي تتوافد عليها 7 جماعات مثل: جماعة سيدي علي بنحمدوش، والبير الجديد والغديرة وشتوكة واولاد رحمون والحوزية، وتعرف ضعفا في الخدمات.

وهاذ الأقسام ديال المستعجلات تعد بوابة المرفق الصحي، بحيث تستقبل الحالات الحرجة، والتي في الغالب ما تكون مصحوبة بقلق كبير من لدن طالب الخدمة الصحية أو بعض الأقارب، مما ينجم عنها عدم الرضا على الخدمات المقدمة، وأنتم أهل الاختصاص تدركون مدى أهمية تدخلات أقسام المستعجلات في إنقاذ الأرواح وتفادي المآسي الاجتماعية التي قد تنجم عن التأخر أو التهاون في تقديم الإسعافات الأولية والضرورية للمرضى والمصابين.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نطالب بالرفع من جودة خدمات هذه الأقسام وجعل تدخلاتها آنية وفورية وبالعناية اللازمة بما يسهم في تعزيز ثقة المواطن بالمنظومة الصحية وبتثمين روح الانتماء للوطن وتقريبها من المواطن، لرفع الضغط على المستشفيات الجامعية والإقليمية.

انطلاقا من هذا المسعى، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، إيلاء المزيد من العناية لهذه الأقسام، سواء من ناحية تعزيز أطقمها الطبية وشبه الطبية وبوسائل التدخل السريع المجهزة لإنقاذ الأرواح وتخفيف وطء الإصابات والحوادث وكل ما قد يترتب عليه من مآسي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الخامس، حول "تحسين وضعية قطاع الصحة بالمناطق القروية والجبلية"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نعود مرة أخرى لطرح موضوع وضعية القطاع الصحي بالمناطق القروية والجبلية، المطبوع بالخصاص سواء على مستوى البنايات والتجهيزات أوالموارد البشرية.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على التدابير الحكومية المتخذة لتأسيس خيار الإنصاف والعدالة المجالية في هذا القطاع الاستراتيجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هاذ القضية ديال المناطق الجبلية والفوارق المجالية، كنظن بأنه راه حظات بكثير من الاهتمام.

هاذ السؤال هذا شحال من مرة جاوبنا عليه، نفس الجواب كان.. راه المشكل ماشي في المنشئات الصحية، راه المشكل فالموارد البشرية، راه نبنيو شحال ما بنينا، علاش غنبنيو إلى ما غنخدموهم؟ فينا هوما الموارد البشرية باش غنخدمو هاذ الناس هاذو؟ خص تكون عندنا واحد المقاربة شوية متكاملة باش نقولو شنو بغينا، واش بغينا الحاجة اللي كتخدم ولا غير ندير الخاطر؟

بنيت باش يتسمى رانا بنيت وكندير لهم العلاج النفساني، لا، بغينا منشئات صحية تكون خدامة، باش يمكن لها تكون خدامة، خص يكون عندنا الموارد البشرية الكافية، باش يكون عندنا الموارد البشرية الكافية، وراه قلنا عندنا واحد النقص مهول ديال 32.000 طبيب، 65.000 ديال الممرض، كيفاش يمكن لنا نكونوهم؟

تدارت واحد الإستراتيجية باش نكونو هاذ الناس، باش نرجعو في هاذ الخصاص هذا، ولكن خص حتى لـ 2025 عاد يمكن لنا نرجعو، في هاذ الوقت هذا واش ما نديرو والو؟ غنديرو إن شاء الله، وهاذ الشي كنا تنتكلمو على الطب الجهوي، هاذ برنامج الطب الجهوي اللي هو غادي يخلي جميع المناطق، سواء كانت حضرية أو جبلية، غادي تستافد من ذاك السياسة الصحية الجهوية في إطار المجموعات الصحية الترابية.

ناهيك على هذاك، كان برنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي تدار مع وزارة الفلاحة، واللي الصحة هي شريك، كاين البرنامج ديال التنمية البشرية، كاين بزاف ديال البرامج ديال الرعاية اللي تنقومو ببعض العمليات اللي كندار على مستوى المجال القروي باش نقلصو كذلك من هاذ الفوارق هذا.

الطب عن بعد، راه الإشكالية راه هو الطبيب ملي تتبغي تصيفطو تما تقول له اجلس ما غاديش يبقى جالس لك، ولكن أنا تنتمنى وتنفضل أن الطبيب نصيفطو تما يدير واحد العملية ديالو ويرجع عاود ثاني ما عنديش مشكل، ولكن يبقى يجي بصفة منتظمة، على الأقل الساكنة تبقى تشوف ذاك الطبيب بطريقة منتظمة، اللهم بهاذ الطريقة ولا ما يكون والو.

ها البرنامج الطبي جاي أشنو جايب، هذا هو التدبير الجهوي في إطار الخريطة الصحية الجهوية اللي بغينا، هذا خصنا نشجعوه، زائد تنظيم القوافل الطبية، اليوم القوافل الطبية كنا تنديروها من باب ديال الإحسان، لا دبا المغرب كله عنده التأمين الإجباري الأساسي على المرض، خص تكون عندنا سياسة واحدة أخرى ديال الطب المتحرك وكذلك نشجعو الطب عن بعد، وهذا هو المقاربة الشمولية إلى بغينا نهضرو على المجال القروي، اللي خص ينخرط ما نبقاش نهضر على المجال القروي في إطار الجهة يكون واحد الاندماج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، ونود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات.

1- لابد في البداية أن ننوه بالمجهودات المبذولة في هذا القطاع الذي رغم الإمكانيات المخصصة فهو يعرف عدة اختلالات، خاصة على المستوى المجالي وسوء توزيع البنايات الاستشفائية والموارد البشرية؛

2- لا خلاف، السيد الوزير، أن المناطق القروية والجبلية تحتاج إلى عناية خاصة في المجال الصحي، ويتجلى ذلك في وضعيات المراكز الصحية في غياب الأطر الطبية الضرورية، لهذا نتمنى من السيد الوزير التعجيل بتأهيل 14.000 مركز صحي التي التزمت بها الحكومة في برنامجها؛

3- نشكركم السيد الوزير على قرار إحداث المستشفى الجامعي بدرعة - تافيلالت، ونتمنى التعجيل بإخراجه إلى حيز الوجود، كما نتطلع، السيد الوزير، إلى مزيد من الاهتمامات بالمراكز الصحية والمستشفيات الإقليمية بالجهة، وهنا أطلب منك العمل على توفير طبيب للمركز الصحي بجماعة السفيفة بإقليم الرشيدية، والذي راسلتكم في شأنه، وهو المركز الذي يعرف خصاصا أيضا في الموارد البشرية.

وأخيرا، نشكرك السيد الوزير على المجهودات اللي تتقوم بها، ونتمنى لك التوفيق إن شاء الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى سؤال سادس حول "تجويد العرض الصحي بالعالم القروي والمناطق الجبلية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تجويد العرض الصحي بالعالم القروي وبالمناطق الجبلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، هناك تداخل ما بين السؤالين.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في نفس الإطار، التكملة ديال.. الحمد لله، شوف المناطق سواء الحضرية أو الجبلية تحظى بنفس الأهمية. البرنامج اللي قامت به الحكومة ديال التأهيل لـ 1400 مركز صحي الحمد لله غادي في واحد الوثيرة جد محمة، وانتوما مستقبلا في هاذ شهر يناير غادي تشوفو المراكز الأولى اللي غادي تخرج للوجود بواحد النموذج اللي هو جد متطور وعصري، اللي غادي تخلي الاستقبال ديال المريض غادي يتبدل وغادي تخلي على الأقل الطريقة ديال الاشتغال فيها واحد الرقمنة، والسيدة الوزيرة سبقتني قبل وتكلمت على الرقمنة، اليوم أنا نقدر نقول لكم 100% ديال المراكز الصحية وديال المستشفيات دخلهم النظام المعلوماتي، ودخلت لهم الرقمنة حتى ذاك التحديات ديال الصبيب، التحدي مع (Maroc Télécom) الحمد لله قدرنا

نتجاوزوها، المركز الصحي اللي ما عندوشاي اللي ما داخلش ليه (la fibre optique) ولا الانترنيت كاين (satellite) باش يمكن ما يبقاش ذاك المركز الصحي في عزلة.

إنما السؤال اللي كيبقى مطروح اليوم واللي خصنا كلنا نجتهدو عليه هو كيفاش نردو المراكز الصحية كلها فيها الحضور ديال الطبيب، كاين مراكز صحية اليوم فيها الحضور غير ديال الممرض.

ربما في الأول غادي نستاعنو بالطب عن بعد، ريثما أن دخل في حيز التطبيق هذه الوظيفة الصحية اللي كتجي بواحد التحفيز جد مهم، باش تخلي جميع التنقلات ديال الأطباء وديال الممرضين كذلك يستافدو من الخدمات اللي تؤدى تما، والمواطن ما غيبقاش يتجول، رغم انتوما، السيد المستشار المحترم، كتنتميو لواحد المنطقة اللي تتعرف اليوم واحد النشاط كبير في الإطار ديال المجال الصحي واللي غادي تشهد كذلك مركز استشفائي جامعي، المستشفيات عن قرب غادي يخرج، أرفود قرب يخرج، تنغير قرب يخرج للوجود، بولمان دادس، يعني الحمد لله كاين راه ماشي نبقاو نخرجو بوحده هو اللي كافينا، ولكن كيخصنا الموارد البشرية.

إذن في هذا الإطار ديال الموارد البشرية، حيث هاذ السؤال غادي يبقى يمشي ويجي يبقى يمشي ويجي خصنا نتعاونو فيه، في الأول ما عندناش شي خيار آخر من غير ذاك الشي اللي عندنا نوظفوه أحسن توظيف، باش يمكن لنا يوظفوه أحسن توظيف هاذوك الناس اللي كيديرو الخدمة اللي كيديروها 3 يقدر يديرها 1 في الإطار ديال التحفيزات، كذلك أننا احنا الحكومة راه خدامة باش كنشجع الناس اللي بغاو يجيو يخدمو هنايا، الجهات خصهم يعاونونا بالشراكات، حيث ماشي وزارة الصحة اللي غتمشي تدير شراكة مع الأجانب، راه كل جهة خصها تحفز الميكانيزمات ديالها باش يمكن لها تدير الجهات وتدخل واحنا كنسهلو لها المسطرة، باش يمكن لنا الموارد البشرية تجي وتخدم في إطار منسجم، ملائم، على حسب الخاصيات ديال الجهة والحاجيات ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نشيد بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها وبالإصلاحات الكبرى التي تقومون بها في هذا القطاع، سواء على مستوى مشاريع القوانين التي تقدمتم بها إلى المجلس الموقر أو على مستوى تنزيل الحماية الاجتماعية أو على مستوى توسيع وتجويد العرض الصحي.

أغتنم هذه المناسبة كذلك لنتوجه بتحية تقدير وإكبار إلى جميع العاملين بهذا القطاع على الصعوبات التي يتحملونها وعلى التضحيات الجسام والخدمات النبيلة والإنسانية التي يقدمونها لفائدة المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

هذه المجهودات كلها هي في أمس الحاجة إلى مجهود إضافي يتمثل في سد الخصاص في الأطر الطبية وشبه الطبية، خاصة في المناطق التي أكثر تضررا اللي كتعرف واحد التضرر كبير مثل درعة - تافيلالت وبالخصوص في إقليم الرشيدية اللي كيعرف واحد النقص كبير وكبير جدا، وغادي نعطيكم مثال اللي كيخص بلدية الجرف، بلدية الجرف راها السنة الثالثة على التوالي ما عندهاش طبيب.

احنا كنعرفو، السيد الوزير، بأنكم بذلتو مجهود كبير، خصصتو المناصب المالية، عينتو ناس وما التحقوش، كنعرفو هذا المجهود هذا ولكن، هذا المجهود ها انتوما عملتوه ولكن المشكل لازال قائما، ما يمكنش هاذ الناس يبقاو بدون طبيب، لذلك قلتو في الكلمة ديالكم قبل قليل بأنه خصنا نتعاونو، كنعرفو بلي المجلس الجهوي ما باخلش عليكم، المجلس الإقليمي كذلك ما باخلش عليكم، الجماعات الترابية كذلك ما باخلاش عليكم، وراكم عارفين الاتفاقية اللي سهر عليها السيد الوالي مشكورا وتدارت معكم باش نساعدو من جهتنا ونوفرو الأطر الطبية وشبه الطبية، ولذلك احنا كنعرفو المجهود مديور، ولكن كنعرفو كذلك بأن المشكل مازال قائم، بغينا واحد الوقفة ديال التأمل وواحد التفكير بواحد الشكل جدي باش نخرجو من هذا المشكل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل.. لا مازال عندك شي حاجة، بضع ثواني، تفضلو.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير بسرعة، راه ماكاينش شي حل آخر من غير التحفيزات باش نكونو واضحين، راه اليوم ها انتوما تتشوفو على الصعيد العالمي أشنو واقع، أستراليا حلات الأبواب ديالها اللي بغا يجي من المهنيين الصحيين 10 المرات (salaire) ياخذ، فرنسا دارت ليهم (séjour) كندا كتقول لهم.. العالم كله عندو مشكل ديال هاذ الخصاص، حتى احنا ما عندناش من غير هذا الحل هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السؤال السابع حول "تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة بالمناطق الجبلية للتغطية الصحية".

تفضلي السيدة المستشارة، الأخت فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة بالمناطق الجبلية للحصول على الخدمات الصحية ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

المريض كما كان مريض كيبقى مريض، سواء كان عندو إعاقة ولا ماشي إعاقة فهو مريض، ولكن كاين باش نجاوبك على السؤال ديالك أنه وزارة الصحة تبعا للتعليمات والتوجيهات ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، اللي كان كيحث على إعداد سياسة مندمجة ومتكاملة اجتماعيا واقتصاديا بالنسبة لهاذ الناس اللي هوما ذوي الإعاقة، فكان واحد الإعداد وتفعيل واحد المخطط وطني للصحة والإعاقة لمرحلة 2015-2021، واللي كان يتمحور هذا المخطط حول 20 تدبير، فيه 73 إجراء على عدة محاور، وهي:

- تعزيز البرامج الصحية الوقائية والكشف المبكر للأمراض المؤدية للإعاقة؛
- تحسين خدمات التكفل بالاحتياجات ديال الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر؛
- تعزيز الإطار القانوني التشاركي؛
- التعبئة الاجتماعية؛
- تعزيز التتبع والتقييم والبحث العلمي؛
- وإزالة الحواجز وتحسين فرص الولوج إلى خدمات البرامج الوقائية؛
- وضمان خدمات التكفل والرعاية الصحية.

كذلك، الوزارة عملت على تقييم المخطط من أجل إنجاز مخطط جديد للصحة والإعاقة ديال 2022-2026، حيث تم تنظيم لقاءات وورشات عمل تقييمية وإعدادية بشراكات مع القطاعات الحكومية، هذا كله لضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة بكل المناطق ببلادنا، ماشي الحضرية والجبلية في كل المناطق، بدون استثناء، يعني ما غاديش يكون التمييز، إلى خدمات صحية جيدة في مجال الوقاية والتكفل وإعادة التأهيل، وذلك تماشيا مع الورش الكبير الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أهم التدابير على هذا المستوى:

- تعزيز برنامج الصحة والوقاية والكشف المبكر للأمراض المؤدية: وهذا يتضمن عدة محاور أهمها تنظيم العملية الوطنية للكشف المبكر والتكفل بالعجز في الوظائف السمعية والبصرية المؤدية للإعاقة السمعية والبصرية لفائدة الأشخاص المستفيدين من (RAMED)؛
- تحسين خدمات التكفل باحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- الحفاظ وضمان الحق في استمرارية الخدمات الصحية لذوي الإعاقة، سواء بالعالم القروي أو الحضري، وهذه المكتسبات اللي كان عندهم اليوم هوما داخلين في إطار ديال التكفل والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكيبقاو بنفس المكتسبات ديالهم وكاينة الديباجة ديالها القانونية.

كما الوزارة تولي واحد الاهتمام كبير للموارد البشرية المختصة، لأن يكون عندك الناس هذا ولكن خص الناس اللي مؤهلين، اللي كيعرفو لهاذ الناس ديال التكفل بالناس اللي هوما عندهم إعاقة، فتم في هذا الإطار هذا تعزيز الأطر والموارد البشرية، بحيث أن وصلنا اليوم تقريبا 1374 إطار، منهم أطباء مختصين في الطب الفيزيائي والتأهيل والممرضين المختصين في الترويض الحركي وترويض النطق والترويض البصري والتقنيين في تركيب الأطراف الصناعية والمقومات المتخصصين في العلاج والتعليم وغيرها.

وعلى الصعيد الميزانياتي كذلك، فقد عرفت الميزانية السنوية المتعلقة بتجهيز المراكز الجهوية والإقليمية واقتناء مستلزمات تركيب الأطراف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، للتعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، السيد الوزير، كنشكروك على أولا، التملك ديالك لكل ما يتعلق بهاذ المنظومة الصحية اللي كنعتبرو بأن اليوم الدولة ديالنا عندها واحد التحدي كبير كترفعو، لأن في إطار احنا في سياق دولة اجتماعية وتنزيل مرتكزاتها من حماية اجتماعية وتغطية صحية اجبارية إلى غير ذلك، لأن وفق هذه الرؤية نحن بصدد تنزيل واحد الرؤية سديدة ملكية واضحة المعالم، من أجل تجويد الخدمات الصحية وتحسين أداء المرفق الصحي.

احنا في التجمع الوطني للأحرار كنعتبرو هاذ الورش مجتمعي هام، سيعمل على تحقيق الارتقاء الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي ذلك إعادة للثقة للمواطن في المستشفى العمومي.

السيد الوزير،

إلى كان المواطن عموما كيعاني فالعالم القروي من ضعف وتدني الخدمات الصحية، فإن الأشخاص في وضعية إعاقة بهذه المناطق يعني يعانون الأمرين، في ظل ظروف أصعب وغير مواتية للاستفادة من الخدمات الصحية، ناهيك عن غياب كما قلت الآن في الكلمة ديالكم التأطير الصحي الخاص بهذه الفئة بهاذ المناطق.

فاليوم أنا غادي نثير غير معكم واحد الموضوع اللي جا، هذا اليوم احنا عندنا مثلا الجماعة سيدي بوصبر بإقليم وزان، هذا طبيب منذ سنتين كيدفع شواهد طبية، وحاولنا ما أمكن أننا ما غاديش نهضرو على هاذ الطبيب، لأن كنقولو إلى درنا هاذ الطبيب وزولناه راه احنا غنبقاو بلا طبيب، ولكن سنتين بدون طبيب وفالوقت اللي كنكتبو، حتى مؤخرا اليوم، لما المصالح الإقليمية عرفت المشكل، لما جات باش تاخذ القرار السيد كيمشي وكيدخل لمصحة ديال الأمراض العقلية ولا شي حاجة، وأصبحت اليوم هاذ.. اليوم كنطلبو منكم، السيد الوزير، أن هاذ الفرصة كنغتنمها من أجل فتح تحقيق فهاذ الموضوع.

إذن اليوم، احنا كنعتبرو بأن .. (كلام غير واضح) السياسة خصنا احنا قاضيين بالسياسة الجهوية، يعني خصنا يكون اليوم التبطين الترابي للسياسات الصحية، احنا عرفنا من خلالكم، بأن هناك جهوية، هناك واحد التصور جهوي لمعالجة المشكل الصحي، ولكن اليوم خصنا هاذ الإعاقة خصها تدخل، يعني تصبح حاضرة بقوة فهاذ.. مراعاة لهاذ المكون ديال المواطنين، لأن واحد الفئة عريضة وخصها تستافد من الحقوق ديالها على قدم المساواة، لأن حق دستوري.

أيضا احنا كندعو الحكومة بأن تأخذ بعين الاعتبار مراعاة الوضعية الصحية للأشخاص بالمناطق الجبلية وظروفهم الاجتماعية من أجل توفير كلما كيفرض أن هناك واحد الخصوصية فيما يخص غياب الولوجيات للأجهزة الخاصة بالمعاقين.

في الختام، بغيت غير نشير لكم لأنني ما غاديش نثير أننا اليوم في فريق التجمع الوطني للأحرار، وكما مع باقي مكونات ديال الفرق داخل المجلس، أننا نولي هاذ الإعاقة واحد الأهمية خاصة، واليوم لإخباركم بأننا تم إحداث لجنة موضوعاتية تهم مختلف السياسات العمومية التي لها ارتباط بموضوع الإعاقة، وقد باشرت عملها هذا الصباح برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، وسندعوكم، السيد الوزير، لتعميق النقاش أكثر في هذا الموضوع، في أفق تبني خطة عمل تشمل برامج ومؤشرات وفق جدولة زمنية للتنفيذ، مع تحديد المسؤوليات ورصد الإمكانيات المالية والبشرية والضرورية واعتماد آليات التتبع والتقييم لأنه اليوم في سياق الدولة الاجتماعية ونريد اليوم أن نأخذ الحقوق ديال هاذ الفئة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

ننتقل إلى السؤال الثامن، موضوعه "غياب مراكز الأنكولوجيا بالعديد من المدن المغربية".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار الدينامية المتواصلة اللي كيشهدها قطاع الصحة في السنوات الأخيرة بفضل التوجيهات الملكية، أقدمت بلادنا على اتخاذ جملة من المبادرات والمشاريع، مكنت من التغلب على العديد من التحديات التي واجهت المنظومة الصحية، أبرزها المجهودات الكبيرة التي بذلت على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات وكذا إطلاق الورش الملكي بتعميم التغطية الصحية، مما سيرفع من طلب المواطنين على حقهم الدستوري في الولوج إلى العلاج.

وفي هاذ الإطار، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتقريب العلاج من المواطنين بتوفير مراكز للعلاج الأنكولوجي بالعديد من المدن المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

تنشكرك على هذا السؤال الوجيه اللي جاء في هاذ الوقت هذا، في الوقت اللي احنا تنعملو على إصلاح ديال المنظومة الصحية، واللي، الحمد لله، في القانون الإطار، وأنتم اطلعت عليه، ربما كنتو اطلعتو عليه القانون 06.22، واللي يحث على أن خلق، في إطار الجهوية، خلق مركز استشفائي جامعي في كل جهة، لما كنتكلمو على مركز استشفائي جامعي، كنتكلمو على مركز استشفائي جامعي بكل المكونات ديالو بما فيهم المراكز الخاصة بأمراض السرطان، الأنكولوجيا.

ربما ما يمكنش يكون مراكز ديال السرطان في كل مدينة، ما يمكنش، لأن أنتم تتعرفو الاستثمار والتكلفة ديال المركز ديال الأنكولوجيا في التجهيزات ديالو مسرعين وهاذو كاين بزاف ديال المعايير والشروط باش تنديروهوم، ربما (un accélérateur) اللي تيدار لـ 1000 نسمة، فبالتالي تيكون واحد القطب تيتخلق في إطار ديال الجهة اللي تيدار فيه العلاجات ديال السرطان، هذا يسمى بالمستشفى، أما المراكز ديال القرب اللي هو إلى كنت تتكلمي على (la chimiothérapie) مثلا هذاك ماشي مشكل يمكن لو يدار في المستشفيات وماشي شي حاجة اللي تتطلب واحد التقنية كبيرة بكثرة ما أن في الأول كيخص غي البداية تتبدا والكمالة تتكون.

واللي مهم أكثر من هذا ماشي هو مركز علاج السرطان، ولكن ذاك الأمور الأولية، يعني المراكز ديال الكشف المبكر، هاذو هوما اللي مهمين

وهاذو راه كاينين على المستوى الجهوي، فبالتالي أنا تنظن بأن الاجتهاد اللي خصنا نجتاهدو اليوم في إطار ديال علاج السرطان هو توفير الأدوية اللازمة وكيفاش يمكن لنا نقبطو ذاك الأدوية نشوفو باش الثمن ديالها ينقص ويكون في المتناول ديال المريض، ويكون في متناول نقدر نكون أكثر الهيئة المدبرة اللي غادي تتكلف بالعلاج ديال المواطن المغربي.

إذن كاين واحد العمل جد كبير باش يمكن يدخل هذاك الدواء في واحد اللائحة ديال الأدوية اللي يمكن مردود عليها يعني (remboursable) إن شاء الله بإذن الله.

هذا هو المجهود اللي خصنا نخدمو فيه، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

تنشكروكم، السيد الوزير، على التوضيحات اللي قدمتوها اللي جات في معرض ديال الرد ديالكم.

تنشكروكم كذلك على كاع المجهودات التي تبذلت وكنطلبو منكم فقط المضاعفة ديالها بالنظر لحجم الخصاص والتراكمات المتوارثة، والممثلة بالخصوص في ضعف عدد مراكز الكشف وعلاج مرض السرطان في العديد من المدن المغربية، والسبب اللي كنتكلمو عليه، السيد الوزير، على هاذ الموضوع هو أن المرضى ديال السرطان تتكون عندهم واحد المعاناة نفسية ومادية كبيرة، وكيضطرو هم والعائلات ديالهم للتنقل لمدن أخرى طلبا للعلاج، خصوصا الفئات الهشة، السيد الوزير، اللي أنتم تتعرفو أنها بعض المرات تتكون ما شي قادرة على تحمل المصاريف الباهظة الخاصة بالدواء والإقامة والتغذية والتنقل.

بغينا نشيرو كذلك، السيد الوزير، فيما يتعلق بسرطان الأطفال، ملي كنتكلمو على سرطان الأطفال المعاناة تتولي أعمق بالنسبة للعائلات، وباقي عندنا صعوبة في تشخيص هاذ المرض، والمراكز ديال التشخيص ديالو كتنحصر في بضع مدن عندنا في المغرب..

ولا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت جميع الفعاليات المدنية اللي تدق ناقوس الخطر على هذا الموضوع، بلا ما نتكلمو، السيد الوزير، أن عندنا واحد العدد كبير من المرضى اللي هم متكفل بعلاجهم في المغرب، وكذلك العدد اللي تيتزاد كل سنة من المرضى الجدد بالسرطان، الشيء اللي تيخلينا بالنسبة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، واعيين بهاذ التحديات اللي تيطرحها هاذ المرض، وعندنا بعض المقترحات، السيد الوزير، منها أننا بغينا تشجيع الثقافة ديال الوقاية والكشف المبكر على مرض السرطان، ولما لا تدخل في البرامج الدراسية؟

عندنا كذلك مواصلة تجهيز المراكز الجهوية أو لا المراكز المرجعية للكشف المبكر عن السرطان، تكثيف تكوين الأطر الطبية وشبه الطبية في ميادين الكشف المبكر والمتخصصين ديال الأنكولوجيا، مع الحرص على ضمان توفر كما قلتم، السيد الوزير، الأدوية الخاصة بالسرطان والأدوية البعدية بصفة دائمة للتخفيف من المعاناة النفسية للمرضى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير،

باقي شي بركة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

كنتقاسم معك السيدة المستشارة هاذ المسائل، غير هو نأكد على واحد المسألة أن المغرب عرف واحد القفزة نوعية فالتكفل بمرضى السرطان، فين كنا وفين ولينا بالنسبة لمرض السرطان، كنطمحو للأفضل الحمد لله، رغم أن كاين واحد الشق اللي مازال اللي مهم هو الأمراض التلطيفية، يعني العلاجات التلطيفية اللي هي مهمة وكنفتقروها، لأن رغم كتدير هاذ المجهود ملي تيوصل المريض لواحد الحد، أشنو خصنا ندیرو ليه من بعد؟ هذاك خصو المواكبة وهذا هو اللي احنا مازال كنجتهدو عليه إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل معكم إلى السؤال ما قبل الأخير حول "مراجعة أثمنة الأدوية الأكثر استهلاكا"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

درنا واحد (benchmark) وشفنا هامش الربح فالدولة المغربية ديالنا مرتفع جدا، بالمقارنة مع الدول الأخرى، أشنو هي الإجراءات اللي غتقومو بها من أجل مراجعة هذه الأثمنة المرتفعة؟

السؤال الثاني عندنا واحد الفئات هشة فالمغرب كيحتاجو الدواء، لا سيما الأمراض اللي هي مستعصية والطلب كثير على هاذ الأدوية، أشنو الإجراءات اللي غتقومو بها السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنتوما تعلمون أن الطريقة المثلى باش نقلصو من أثمنة الأدوية هي متفرعة، وما يمكنش ليها تكون غير طريقة واحدة وأنتم عارفين أن الدواء، أنت قلت راه الجواب كاين فالسؤال ديالك (benchmark) واحنا (benchmark) اللي كنستعملو كيخرج لينا واحد التسعيرة، واحد الثمن، هذاك الثمن ملي تتقارنو مع بعض البلدان تتقول علاش المغرب فيه الدواء غالي على السعودية أو غالي على فرنسا أو غالي على هذا؟ نظرا للتركيبة ديال هاذ الدواء ديال هاذ الأثمنة، البروتوكول (la procédure) باش تتدار التركيبة كاين فيها واحد هامش ربحي اللي خصو يعاد فيه النظر.

ولهذا السيد رئيس الحكومة شكل واحد اللجنة وواحد المكتب ديال الدراسات اللي هو منكب على هاذ المسألة هاذي، حيث احنا دبا الرهان اللي كاين فالبلاد اليوم راه ما يمكنشاي نربحو هاذ الديمومة ديال التغطية الصحية إلى ما عملناش على الدواء، واحنا متفاهمين هاذ الأمر هذا، إنما باش يمكن لينا التسعيرة ديال الدواء تهبط خصنا نخدمو على واحد عدة أمور:

الأمر الأول خصنا نشجعو الصناعة المحلية، وباش يمكن لينا نشجعو الصناعة المحلية خصنا الناس المصنعين يتدار ليهم تحفيزات خاصة باش يمكن الصناعة تتطور، ومن جملة التحفيزات هي الأولوية للصناعة المحلية، فالإقتناءات ديال الأدوية الحاجة اللي تنصنعو للبلاد خصنا ناخذوها احنا الأولين، عاد يبقى لينا اللي خصنا نصدرو من بعد، (la préférence locale) ضرورية.

ثاني حاجة، أن خصنا بالنسبة لهاذ الأدوية خصنا نتكلمو على البروتوكولات العلاجية، لأن ملي تمشي تشوف دبا السيدة المستشارة هضرات على السرطان هو أحسن مثال اللي تتلقى فيه الأثمنة خيالية ديال الأدوية، والمريض كيمشي من واحد الثمن لواحد الثمن خيالي، فما يمكنشاي اليوم نبقاو عندنا هاذ الوصفات مفتوحة إلى ما كانش واحد البروتوكول علاجي اللي كيحدد الوصفة فين يمكن لينا نمشيو إينا مستوى ديال العلاج.

كذلك، أن الهامش الربحي والضريبة خص تكون إعادة النظر فيها، سواء غير مباشرة في الديوانة أو في الضريبة على القيمة المضافة اللي خص كذلك إعادة النظر فيها باش يمكن نقلصو الدواء.

وكاين حاجة أخرى هي تشجيع الدواء الجنيس، كاين واحد المقاربة كبيرة مثلا كتلقى الدواء كتجيبو من واحد البلاد اللي هو الأم فالثمن ديالو ولا تتجيب الدواء الجنيس تقريبا 10 مرات أقل، احنا كذلك خصنا كذلك نصنعو هاذ الدواء الجنيس أو حتى الاقتناء ديالو نجيب الدواء الجنيس اللي هو ملائم.

بهاذ العوامل هاذي إلى ما كانش كذلك سياسة دوائية وطنية خاصة اللي تتشجع هاذ الشي هذا وتحصنه ما غاديش، ولهذا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما خلاش الوقت باش يجاوبنا على التعقيب، عندي واحد الإحصائيات، السيد الوزير المحترم، بالنسبة للمقارنة ديال القدرة الشرائية ما بين مواطن الدولة المغربية وباقي المواطنين في أوروبا ولا الدول الاسكندنافية، كنصيبو (SMIG[7]) ديالهم أكثر من (SMIG) ديالنا بخمس مرات، في حين كنصيبو الغلاء ديال الأثمنة ديالنا أكثر من الغلاء، يعني بالأثمنة ديالهم، بـ 5 دالمرات الآية مقلوبة، غادي نقولو علاش؟ لأن قلت، السيد الوزير، تصنيع الدواء الجنيس، يكفي نقول ليك فالدول الاسكندنافية نسبة استعمال الدواء الجنيس كيتعدى 90%، فالمغرب أقل من 25%، خصنا نسولو علاش؟ ففرنسا نسبة استعمال الدواء الجنيس كيتعدى 70% وبغينا السادة الحضور يعرفو ما معنى الدواء الجنيس؟

الدواء الجنيس كاين الدواء الأصلي اللي فعلا التكلفة ديالو كتكون غالية نسبة للمخترع اللي كيكلفو ذاك الاختراع، لكن الدواء الجنيس من بعد 20 سنة بعدما تتسالا ذيك المدة متاع (le brevet d'invention) كتجي تشجيع الصناعة المحلية وتنصعو واحد الدواء جنيس ليه واللي خصو يوصى به الأطباء باش يكون فالبروتوكول العلاجي وخص تكون الجودة وتكون المراقبة، لما كيتصنع الدواء الجنيس الأول راه الثمن ينخفض بـ 30% والجنيس الثاني كينخفض بـ 70% والجنيس الثالث 100% لهذا كنشوفو الدول الاسكندنافية عندها نسبة استعمال الدواء الجنيس اللي كتعدى 90%، وبالتالي هاذيك التكلفة أولا الأثمنة كتكون رخيصة.

لاحظو معايا مثلا تركيا نفس الشي، كنكونو مسافرين كيسولونا الناس عافاكم جيبو لينا الدواء الفلاني، فاش تمشيو لتركيا تنصيبوه ناقص بـ 90% بالمقارنة مع المغرب، إذن خصنا تشجيع الصناعة المحلية وتكون عندنا الجرأة ونكونو حازمين فهاذ الأمر هذا، باش تكون عندنا صناعة محلية وكاين نقط أخرى إلى كان قانون المالية ديال 2023 قام بالتحفيزات وشجع الاقتناء ديال هاذ الأدوية كالإعفاء من (TVA[8]) أو الإعفاء من (droit de douane)

[7] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

[8] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

حتى احنا خصنا نزيدو نشجعو الطاقة، لأن الطاقة مازال غالية وخصنا نحاربو هاذ اللوبيات والشركات المتعددة الجنسيات لأن كتسيطر علينا كوزارة.

كان نقطة أخرى فالصفقات العمومية، السيد الوزير، ما يسمى بـ (le prix estimatif) ديالكم مع (le PPM) راه فرق كبير، السيد الوزير، بعض المرات راه 2000 مرة ديال الفرق، خصنا نكونو حاضرين ونتنبهو مزيان لهاذ اللوبيات اللي مسيطرين على هاذ السوق هذا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى آخر سؤال معكم، السيد الوزير، حول "إعداد الإطار القانوني المتعلق بالوظيفة الصحية"، وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة لطرح السؤال.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن إعداد الإطار القانوني للوظيفة الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

فين وصلت الوظيفة الصحية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

غادي توصلكم غدا ولا بعد غدا غادي تدخل لمجلس المستشارين، وغادي تناقشوها بإذن الله.

إذن غير هي باش نتكلمو على الوظيفة الصحية هي مناسبة جد مهمة، وهذا قانون جا في وقته، لأنه غادي يجيب واحد التدابير جد مهمة ومحفزة للأطر الصحية، واحنا تنعرفو الخصاص الكبير والمعاناة اللي كاينة فالقطاع ديال الصحة، ماشي فالمغرب بوحدو ولكن على المستوى الدولي، واللي اليوم ولت الصحة هي في صلب الاهتمام ديال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والدولية، كذلك حتى في صلب الأمن ديال البلدان، إذن لازم إلى استقرت الصحة غادي يستقر الأمن كذلك، والصحة من الأمن.

فالإجراءات كاين أولا، ما يتعلق بالتحفيزات المادية، واللي هي عبارة على أجر ثابت وأجر متغير على حسب العمل والإنتاج، شحال ما خدم بزاف شحال ما غيتخلص بزاف بالنسبة للناس اللي هوما خدامين مباشرة مع المرضى، كذلك بالنسبة للناس اللي هوما ما خدامنيش مباشرة مع المرضى، هاذو كيستافدو بطريقة غير مباشرة على المردودية والإنتاجية، لأن فهاذ الفلسفة خص كلشي يستافد فإطار ديال العمل ديالو، سواء كان طبيب، ممرض حتى التقني الأخير كلشي خصو فهاذ المنظومة خصو يستافد.

كذلك، كاين ما يتعلق يعني كتسمى (l'indemnité) عن البعد (l'indemnité d'éloignement)، كذلك كاين بعض الأمور اللي كتتعلق بالتكوين والتكوين المستمر، والتكوين المستمر اللي هو هادف ماشي التكوين المستمر اللي كل واحد رشقات ليه يدير شي حاجة يجي يديرها، لا، خص واحد التكوين المستمر اللي هو احنا في أمس الحاجة منو باش نغلقو واحد ونتجاوبو مع واحد الحاجيات ديالنا.

كذلك، المراجعة ديال (les indemnités) اللي كيتعطاو ديال (la garde et de l'astreinte) وهذا زائد أن الأمور كتدبر على المستوى الجهوي في إطار المؤسسة العمومية.

فهاذ القانون إن شاء غادي يتوضع إن شاء الله بين أيديكم، وأنا مستعد علي باش نجي نعاود ناقشو معاكم إن شاء الله، ونشوفو كيفاش نزيدو نجودوه إلى عندكم شي اقتراحات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب والتوضيحات.

فالبداية، نود الإشادة بمجهوداتكم المتواصلة من أجل تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة باستكمال بناء منظومة الحماية الاجتماعية، والتي أعلن عنها جلالة الملك حفظه الله، لفائدة فئات واسعة من المواطنات والمواطنين.

وفي شقها المتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية، فإن وزارتكم بتقديمها لمشروع القانون رقم 60.22 قبل نهاية سنة 2022، تكون بذلك قد عملت على تعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك نصره الله، في خطابه المؤرخ في 9 أكتوبر 2020.

والذي جعل توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، أحد مرتكزات منظومة الحماية الاجتماعية التي دعا إليها.

وإذا كان ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة جميع المغاربة بمثابة ثورة اجتماعية ومشروع وطني كبير وغير مسبوق، فإنه سيفرض - لا محالة - تحديات كبيرة على المنظومة الصحية الوطنية ككل، وخاصة على الشغيلة الصحية.

وإيمانا منا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالدور الأساسي للعنصر البشري في إنجاح هذا الورش الكبير على أرض الواقع، فإننا نرى أن مسألة الاهتمام بشغيلة القطاع الصحي مسألة جوهرية، يجب إعطاؤها ما تستحقه من اهتمام وتقدير، من أجل النهوض بها وتأهيلها وتحفيزها وتحسين أوضاعها المهنية، بما يضمن مساهمتها الفعالة والناجعة في إنجاح هذا الورش.

وفي هذا الإطار، ونحن مقبلون على مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بتنزيل مقتضيات المنظومة الصحية، وخاصة مشاريع القوانين الخمس، والتي تعد أساس وضع الأنظمة الأساسية لموظفي ومهنيي الصحة والمتعلقة بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية، المجموعات الصحية الترابية، الهيأة العليا للصحة، الوكالة الوطنية للدم ومشتقاته والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، فإن هذا الإصلاح المرتقب يجب أن يكون مناسبة لإشراك جميع الفاعلين في القطاع والفرقاء الاجتماعيين في هذا الإصلاح وعند اتخاذ القرارات، وذلك عبر مأسسة الحوار على جميع المستويات: إقليميا ومحليا وجهويا.

كما يجب أن تكون أيضا فرصة لحل المشاكل العالقة التي تهم جميع الفئات، وإعطاء العناية القصوى للشغيلة الصحية والحفاظ على جميع مكتسباتها وتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير، مع الحرص على تقوية جاذبية القطاع، للحفاظ على الأطر الصحية العاملة به من الهدر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، وزير الصحة والحماية الاجتماعية، شكرا لكم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب في الوقت ذاته بالسيد وزير العدل الحاضر معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى القطاع الذي يشرف عليه، ونستهلها بالسؤال الأول المتعلق بالإجراءات المتخذة لضمان وتسريع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية لفائدة نزاعات الشغل.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لطرح السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السؤال تنزيدو عليه "ديمومة"، لأن هذا هو الأساس المستقبل الاستمرارية والمستقبل، وبالتالي سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل: ما هي الإجراءات المتخذة لضمان ديمومة تسريع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

وهذه المشكلة ديال تنفيذ الأحكام غادي تبقى دائما مشكل، خصنا نقلبو على صيغ أخرى، لأنه ما يسمى التقاضي بسوء النية هو هذا، كيبقى معك في المحكمة ملي تتجي تنفذ عليه يا إما كيبدل العنوان إما كيبدل.. فعندنا هذا النقاش هذا.

أولا، أول إجراء درناه خصنا نخرجو واحنا الآن خدامين كنخرجو التنفيذ والتبليغ من المحاكم، ما يبقاش مكتب التبليغ ومكتب التنفيذ يولي (plateforme) ديال التبليغ والتنفيذ، ماشي ضروري ندير إجراء قانوني باش نحول التنفيذ من مدينة لمدينة، خصني نمشي لـ (l'ordinateur) أي مكتب ضبط في أي محكمة يمشي يخرج الحكم ويعطيه لعون قضائي يمشي راه جالس في قهوة.. معناه يكون التنفيذ عندو واحد القوة سريعة بدون ما يغرق في ذوك التفاصيل ديال الإجراءات اللي كتدار في المحاكم.

ثانيا، خصنا نفكرو في الشركات، الشركة ملي تجي تؤدي الضريبة كيخصها تخلص الأحكام القضائية، خصنا نعرقلو لها، بحيث ملي تبغي تشد (modèle J) خصها تجي تخلص الضريبة، خصنا نفكرو في واحد الوسائل اللي هي وسائل ضغط، لأن المشكل ديال هاذ تنفيذ الأحكام ديال نزاعات الشغل مرتبط بالشركات، ما مرتبطاش بشي حاجة أخرى، وفي بعض الأحيان بعض المشغلين الفرديين الذاتيين هاذوك ما عندنا فيهم إشكال، ولكن أش كيدير؟ كيدير شركة حتى كتدي له الأحكام القضائية ويخليها كتفلس ويمشي يخلق لك شركة أخرى عاود ثاني يدفعها، عاود ثاني شركة أخرى وكتلقاه داز من 10 ولا 15 شركة وأنت عندك أحكام قضائية وكتشوف الراجل ها هو عندو الفلوس كيدير الشركة، ولكن ما يمكنش تنفذ عليه لأن سبق لو.. هاذ الشي خص يتلقى له شي صيغة، ما يبقاش هاذ التهرب الضريبي بخلق شركات وشركات موازية، هاذ الشي كله كيطرح نفسه، وهذا يتطلب واحد نقاش بيننا وبين رجال الأعمال ونساء الأعمال وانتوما النقابات، باش نلقاو واحد الحل، احنا مطروح وكنقاشه.

ولكن، هذه السنة غادي تكون سنة ديال المحاكم التجارية نعيدو فيها النظر وغادي ناقشو كذلك بما فيها، ماشي .. (كلام غير واضح)، كذلك الشركات والعمال، وهنا أطلب من النقابات يعطيونا تصورات ويعطيونا باش إذا بدلنا هاذوك التنفيذات في المحاكم نديروها، أنا مادا بيا، لأن حكم صدر

باسم جلالة الملك خصو يتنفذ، بأي شكل من الأشكال، واحنا في القانون اللي المسطرة درنا واحد المجموعة ديال الإجراءات غيرناها باش نضبطو هذه القضية ديال التهرب، وما تبقاش تكون التلاعبات على مستوى المحاكم وعلى مستوى كتابة الضبط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الين سليك:

السيد الوزير،

نحن في الاتحاد المغربي للشغل رهن إشارتكم، إذا ما وجهتم لنا الدعوة للمساهمة معكم في هذا النقاش، لاسيما أن العاملات والعمال والموظفين بشكل عام يعانون الأمرين، واحنا في بلاد الدستور ديال البلاد يضمن على الجميع باش يحترم الأحكام الصادرة عن القضاء.

أكثر من هذا ملك البلاد اللي هو رئيس الدولة تيوقف في الضوء الأحمر، ولكن مسؤولين ديال هاذ البلاد ومجموعة من المسؤولين تيرفضو تنفيذ الأحكام اللي هي صادرة باسم الملك وكاين إلزامية دستورية لتنفيذ هذه الأحكام، وبالتالي الأمر لا يستقيم، السيد الوزير.

يمكن لنا نعطيكم معطيات شرق وغرب ووسط المملكة، مثلا الرباط شركة "مطاحن الساحل"، اللي كتعرفوها، منذ الثمانينات، "مطاحن الساحل"، منذ الثمانينات وأحكام صادرة ولم تنفذ.

طنجة شركة (APM) فقط لأنها شركة أجنبية متعددة الجنسيات، الدولة عاجزة أمام فرض احترام القانون، هاذي سيادة ديال الدولة، سيادة ديال البلاد.

وجدة شركة "موبيديك"، يعني الدار البيضاء شركات كثيرة يمكن لنا لا النسيج ولا الأحذية ولا كل القطاعات، ما الفائدة أن تلجأ للقضاء؟ ما الفائدة باش نلجأ للقضاء؟ ما الفائدة أن نتقاضى؟ وما هي قيمة القضاء؟ أو ما هي قيمة الحكم القضائي إن لم ينفذ؟ باش يمكن لنا جدودنا أش تيقول له، اللي تيمشيو للمحكمة هم الرجالة، بمعنى نوع من المروءة تيمشيو يتقاضو باش يفصل القضاء فيما بينهم، ونتقاضى ونتحمل العبء المادي والمعنوي والاجتماعي والاقتصادي ديال كل مراحل التقاضي، ولما ننتزع حكم قضائي اللي تيكون في صالح العمال، مع كامل الأسف، لا ينفذ لا بالنسبة للمسؤولين الحكوميين، مجموعة من المؤسسات عمومية ولا بالنسبة لمجموعة من مؤسسات خصوصية، وهاذ الشي مرتبط، السيد الوزير، بالسيادة الوطنية، مرتبط بالسيادة الوطنية برمزية السيادة الوطنية اللي خص يكون الجميع بدون استثناء وتيخص توضع آليات، لما لا أن تكون زجرية يمكن لها تكون سالبة للحرية أي أحد اللي رفض يمتثل لمنطوق حكم قضائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كاين شي تعقيب؟

السيد وزير العدل:

على كل، حينما يكون التنفيذ خص حتى الإجراءات تتم بشكل جيد، حينما يكون حكم فيه أحكام رافضة شركة من شركات التنفيذ ديالها، خص يبحث على المساطر اللي غادي يضغط عليها، مثلا يدير له صعوبة المقاولة، وهاذيك صعوبة المقاولة يمددها للأملاك ديال صاحب المقاولة، ويبقى تيشتغل المحامي في هاذ الاتجاه هذا، ما شي فقط يدير الإجراء لا رجع المحضر، لا المحضر تيقول ما كاين شاي، والشركة كاينة.

الشركة إلى تبين وقع فيها مشاكل هاذيك المبالغ مستحقة للعمال، يمشي يمددها زائد على إجراءات أخرى باش يضغط على المالك باش.. بمعنى خص نفكرو في مساطر اللي يمكن لها تمشي لها في هاذ الاتجاه.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني حول "مراجعة مدونة الأسرة".

وأعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضلوا السي شهيد.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمراجعة مدونة الأسرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، الجواب.

السيد وزير العدل:

مدونة الأسرة، راه ما شي موضوع وزارة العدل فقط، موضوع جميع المؤسسات ديال البلاد، رئيس الدولة تكلم كرئيس دولة في هذا الموضوع، لأنها موضوع دولة بمؤسساتها لا سلطة تشريعية ولا تنفيذية ولا قضائية إلى غير ذلك.

باش يمكن تبدل في مدونة الأسرة، خص يكون واحد التوافق، توافق بين مكونات الفكر اللي موجودة داخل المجتمع ديالنا، تحت إشراف طبعا جلالة الملك، باعتباره يحتكر المجال الديني.

احنا في وزارة العدل شفنا حزمة دنتاع النصوص مع واحد القوانين، ودرنا

واحد الدراسة وهيئنا أنفسنا، باش إلى تطلب لنا رأينا نعطيوه، أو طلب منا شي تصور نعطيوه، احنا مهيئينو وتنشتغلو على 2 الأمور، اشتغلنا على من الناحية المادية بغينا محاكم الأسرة وفقا لتوجيهات جلالة الملك باش تكون على المستوى الوطني، وهاذ 3 سنين حددنا 100 مليون درهم واللي رصدناها لبناء هاذ المحاكم ديال الأسرة، ورصدنا 340 موظف غادي نوزعها على محاكم الأسرة، ومشينا أكثر من هذا الآن دخلنا الناسخين، هاذوك الناسخين أصبحوا الآن موظفين في وزارة العدل باش ما نخلوهومش يخرجو للزنقة لأنهم ماشي موظفين هم ناسخين ما عندهومش وضعية.

دبا دخلناهم، والآن تنطلبو من السيد رئيس الحكومة باش يأذن لنا على شي وحدين اللي كبار في السن، باش كذلك.. لأن الناس مزوجين وعندهم أولاد ولقاو واحد نهار أنفسهم في البطالة تيخصنا ندخلوهم، فاحنا 160 الآن وغادي نمشيو أكثر، وهاذو هوما اللي غادي يشتغلو في محاكم الأسرة.

هاذ البنايات غادي تكون في وزان، الجديدة، بن سليمان، بويكرا وكذلك صفرو، تمارة المحمدية، بن احمد، تحناوت، ميدلت أسا الزاك والناظور ومكناس وتيفلت والقنيطرة وبني ملال، هاذي كلها محاكم في البرنامج وتنهيؤوها الآن، احنا رصدنا ذاك 100 مليون درهم.

وتنتمنى.. أما من الناحية القانونية راه كاين نقاش داخل مدونة الأسرة، احنا مشاركين فيها، وإن شاء الله غادي نوجدو التصور نعطيوه لكم، ولكن خص يكون التصور ديالنا مجرد وجهة نظر في واحد التصور كبير غادي يكون داخل المجتمع، يمكن في الأيام المقبلة يكون شي حاجة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السي شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه الإجابة.

لقد شكلت مدونة الأسرة سنة 2004 نموذجا لإصلاحات جوهرية في المغرب، إلا أنه وبعد مرور 18 سنة من الممارسة وتطبيق هذه المدونة على أرض الواقع، تم الكشف عن مجموعة من الاختلالات التي تشوبها والتي تستدعي مراجعة بعض مقتضياتها، حتى تواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع المغربي خلال السنوات الماضية، وأيضا لتلائم المقتضيات الدستورية الجديدة لسنة 2011 والاتفاقية الدولية التي صادق عليها المغرب في مجالات تكريس المساواة والدفاع عن حقوق النساء.

السيد الوزير،

لقد تفاعل جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده مع مطالب العديد من الهيئات الحقوقية النسائية بعدما أكد على تحيين الآليات والتشريعات للنهوض بوضعية المرأة، وذلك من خلال خطاب الذكرى 23 لتربع جلالته على العرش، حيث دعا جلالته إلى تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعية النساء.

السيد الوزير،

إن أي تعديل مستقبلي وجب أن يكون وفق مقاربة تشاركية وانطلاقا من القضايا المطروحة التي دقت لها مجموعة من الجهات ناقوس الخطر كزواج القاصرات والولاية على الأبناء ومساطر النفقة والطلاق وتقسيم الممتلكات وإثبات النسب.

فمثلا مسألة الولاية القانونية والتي تم وضعها بيد الزوجين معا تطرح إشكالا حقيقيا لدى مجموعة من الأمهات عند الطلاق، خاصة عند طلب الحصول على وثائق للأبناء أو رغبتهن في تنقيلهم للتمدرس أو السفر بهم، ففي كثير من الأحيان يستعمل الطفل كوسيلة لتصفية الحسابات بين الأبوين، كما أن زواج الأم الحاضنة يسقط حضانتها، علما أن الأم لها مكانتها الخاصة وتعتبر حجر الأساس في تربية وتكوين شخصية الطفل دون بلوغ سنة الرشد، وهو الشيء الذي يستوجب الجواب عن التساؤل التالي: هل فعلا تمكنا من خلال تطبيق شروط استحقاق الحضانة وأسباب سقوطها إلى بلوغ الهدف الأسمى لمبدأ الحضانة، والذي هو المصلحة الفضلى للمحضون كما نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب؟

السيد الوزير،

اليوم، لابد من القيام بوقفة تأمل من أجل تقييم هذا النص القانوني، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات والأسباب المؤدية إلى ارتفاع نسبة الطلاق في المغرب، فبحسب المعطيات المتوفرة لدينا أنه سجلت المحاكم المغربية 26.914 حالة طلاق بالتزامن مع دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق سنة 2004، ليتنقل العدد إلى 20.372 حالة سنة 2020، قبل أن يشهد من جديد ارتفاعا قارب 27.000 حالة سنة 2021، كما أن الطلاق الاتفاقي يشكل النسبة الأعلى من حالات الطلاق في المملكة، حيث ارتفع من 1860 حالة في سنة 2004 إلى 20.655 حالة في سنة 2021.

السيد الوزير،

هاته الأرقام لا يمكنها إلا أن تؤكد لنا أن الأسرة المغربية أصبحت مهددة بالتفكيك.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هاذ الأرقام ديال الطلاق نردو منها البال، لأن واحدة كتدير دعوة الطلاق في 2019 كتحسب لها 2021 كنقولو في 2021 تزوجت 70.000

وطلقت 80.000 لأنه راه كيحتاج ذاك الشي واحد السنة ديال الإجراءات لهذا غير نتعاملو..

ثانيا، راه كاينة مشاكل متعددة في هذه القضية ديال الأسرة وديال الحضانة والولاية وكذا.

شوف، راه المغرب ما يمكنش يزيد القدام إلا إذا ما كانت عندو الجرأة لمعالجة عدة قضايا فيها احترام لحقوق المرأة، ما يمكنش المرأة تكون كتدير الحضانة، كتوكل وتشرب، وتنظف وتدير.. وإذا بغات تسافر خص راجلها يعطيها رخصة باش تدير جواز السفر، في حين أن السفر حق دستوري، حق التجول، ما يمكنش حزمة تاع الأشياء يمكن لي نقولها لك، ما بقاتش مقبولة منطقيا.

نحن في وزارة العدل سنعمل على أن تكون هناك مساواة ونوع من المناصفة في هذا الموضوع، وكاينة عدة قضايا، واش دبا محكمة الأسرة كيجلس القاضي في المنصة وكيحكم ما بين 2 الناس مخاصمين على خلاف؟ وجلس في قاعة اجتماعات وديرو محضر ويتناقش باش يقنعهم، واش دبا حكم الطلاق فيه التفاصيل ديال حياة حميمية وتيدور بين الناس؟

على كل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الثالث موجه إليكم، السيد الوزير، حول "أجرأة وعقلنة الخريطة القضائية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضلوا، أحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

أجرأة وعقلنة الخريطة القضائية.. ما عندكمش هاذ السؤال؟

إذن هذا ماشي ديالكم؟ من بعد؟

ننتقل إلى السؤال المتعلق بـ "إحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري".

المنصة الرقمية خليناها متأخرة، حيث غادي تعرض فيها السيد الوزير ياك؟ من الناحية التقنية خلينها هي الأخيرة، حيث فيها عرض في الشاشة.

لهذا وقع هاذ.. وهذا باستشارة السيد رئيس الفريق ديال الأصالة والمعاصرة.

إذن نمشيو للخريطة القضائية، نرجعو لكم السؤال، ياله تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن أجرأة وعقلنة الخريطة القضائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

الخريطة القضائية غير تنتناقشو فيها تتفكر كرسيف، كرسيف بعيدة بـ 40 أو لا 50 كلم من تازة ودايرينها في وجدة، الاستئناف في وجدة، معنى سير واحد 100 أو 200 كلم وخلي المحكمة اللي حداك، وإلى طليتي من المحكمة الاستئناف ديال تازة الاختصاص ديال وجدة وكرسيف غير تتشوفو في واحد 20 متر على المحكمة، واحد المنطق..

على كل، احنا نعيد النظر، عندنا دراسة، الآن كنعيدو النظر، أش بغينا ندير و؟

بغينا ندير في كل جهة تكون محكمة إدارية ومحكمة تجارية وطبعا المحكمة الابتدائية والاستئناف، وقلنا أنه كل 2 جهات 3 ندير فيهم محكمة الاستئناف الإدارية ومحكمة الاستئناف التجارية، ودرنا التقسيم هذا.

دبا السؤال اللي عندنا واش ندير تقسيم الخريطة القضائية بناء على الخريطة ديال الجهة اللي دارتها وزارة الداخلية، التقسيم الجهوي أو لا؟

أنا تنقول لا، نحن في وزارة العدل عندنا أوضاع مرتبطة بحياة الإنسان أكثر، لذلك نقربو المحاكم وفقا لخريطة ديال تنديروها احنا، نحاولو نحترمو فيه ما هو جهوي، ولكن إلى ما قدرنا راه ما قدرناش، نخليو خارج الخريطة ديال الداخلية فيما يخص الجهة، ندير و ديال وزارة العدل، وهذا غادي يفتح نقاش بيني وبين وزارة الداخلية والسيد رئيس الحكومة، وغادي نشوف أشنو هي الصيغة اللي غادي ندير و من بعد ما ندير و المرسوم، راه احنا تنهيأو الآن المرسوم وغادي نحلو المحاكم الأخرى في الأسبوع المقبل أو في الأسابيع المقبلة 2 الأسابيع أو لا 3 مازال ما حددو لي التاريخ، غادي تكون أول جلسة انتقالية للمحكمة الإدارية بطنجة، غادي يوليو محاكم إدارية تتنقل لطنجة ماشي الناس اللي غادي يجيو للرباط واللي يتنقل لطنجة.

واحنا الآن حددنا السادة القضاة، حددنا البرنامج، بغينا غير نحددو التاريخ اللي غادي نمشي أنا والسيد الرئيس المنتدب والسيد الوكيل العام باش نعلنو على البداية ديالها في أقرب وقت.

لهذا فالخريطة القضائية محتاجة إلى إعادة النظر، ولكن كذلك محتاجة إلى الحوار، الحوار مع النقابات، الحوار مع المحامين، الحوار مع السادة القضاة، هاذ الشي يتطلب شوية ديال الصبر، وزير العدل خصو يصبر حتى يموت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بعد عمر طويل، إن شاء الله.

السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا، جزء من الإشكالات المرتبطة بعقلنة الخريطة القضائية ذكرتوه، وجزء آخر اسمحوا لنا أننا نبسطوه، لأنه اليوم الإشكال في الخريطة القضائية، أولا الإشكال المجالي اللي تحدثتو عليه والملاءمة ديال التقسيم الإداري مع الخريطة القضائية، ومدى قدرتنا على الاستجابة لهاذ الملاءمة.

ثانيا، الإشكال ديال الموارد البشرية، اليوم المعضلة الكبيرة في وزارة العدل هو قلة الموارد البشرية، لا في الموظفين ولا في القضاة، وبالتالي هاذ الموضوع تيأثر على الوفاء ديال الوزارة والتزاماتها أساسا الالتزام بإحداث محاكم ابتدائية جديدة، وهنا نذكر المحكمة الابتدائية بالمضيق- الفنيدق والمحكمة الابتدائية ببوجدور والمحكمة الابتدائية بالحوز، واللي صدر بخصوصهم مرسوم عن الحكومة، ولحد الآن مازال ما خرجوش لحيز الوجود.

أيضا، هاذ الإشكال المجالي كيطرح السؤال ديال مراكز القضاة المقيمين، خلال هاذ 3 سنوات الأخيرة وزارة العدل عمدت إلى إغلاق عدد من المراكز، واليوم انتوما، السيد الوزير، قررتو أنكم تعاودو تفتحو عدد منها، الشيء اللي كيخلق شوية ديال الإشكالات شوية ديال الضغط على الموارد البشرية في وزارة العدل.

هاذ الموضوع - أعتقد أنه كيفما قلتو - خصو حوار مع الفرقاء الاجتماعيين، مع المتدخلين فالعملية القضائية، مع مساعدي القضاء، لكن خصو العقلنة بما يجعل وزارة العدل يكون عندها واحد المعايير مرجعية لتحديد فين تكون المحكمة الابتدائية وفين يكون مركز القاضي المقيم، واشنو هي المعطيات الإحصائية اللي يمكن لها تعتمدها فهاذ المجال، لأنه مهم تقريب القضاء من المواطنين، لكن الأهم هو جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطن.

اليوم آجلات البت فالدعاوي وفي نفس النزاعات المعروضة قدام المحاكم ماشي هي نفسها بين المحاكم، جودة الأحكام تختلف، والحال على أنه المواطن المغربي هو عندو نفس الحق فالولوج لمرفق القضاء، لكن أساسا نفس الحق في تقديم خدمات ذات جودة وأحكام قضائية ذات جودة وعادلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

من يوم ما تحملت المسؤولية ديال وزارة العدل للآن، وظفت 1100 وظيفة، فيها 500 قاضي، لأن عندي رغبة باش السادة القضاة يكونو موجودين، والموظفين يكونو موجودين.

الآن غادي ندير مباراة فالأسبوع المقبل ديال 260 منتدب قضائي، كتعرف شحال جاني من مرشح؟ 85 ألف مرشح، وخصني ندوز 260، غادي ندوز 260 غادي يقول وهبي ثاني راه ما دوزش ذاك الشي اللي خصو يدوز، زهرنا هو هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع حول "إحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين كذلك المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير التي تعتزمون باتخاذها لإحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

احنا يمكن ندعمو ماديا ومعنويا، ولكن ما يمكنش نتدخلو فهاذ المؤسسات، لأن هذا قضاء خاص، والقضاء الخاص لا دخل لوزارة العدل فيه، وضعنا القانون ديال التحكيم، وضعنا القانون ديال الوساطة خليناهم، طلبنا من السادة القضاة وفي قانون المسطرة المدنية زدنا واحد الإجراءات باش تكون الوساطة عندها دور في النزاعات المتواجدة أمام القضاء، ولكن طلبت بأنه نكونو احنا بعاد على هاذ الموضوع هذا.

التحكيم، الآن لغينا ذوك النصوص اللي كانو بقاو فالمسطرة المدنية، درنا القانون التحكيم، التحكيم غادي ياخذ المسار ديالو، ومهم جدا، لأن مستقبلا التحكيم غادي يشتغل أكثر من النزاعات ديال المحاكم، والآن أصبحت الشركات تلتجأ للتحكيم، ماشي فقط الشركات الدولية حتى الشركات الوطنية ولات تلتجأ للتحكيم.

اللي مطلوب من وزارة العدل هي تتكون فهاذ المجال، دير دورات تكوينية فهاذ المجال بالنسبة لمؤسسات التحكيم، تضبط هاذ اللوائح ديال المؤسسات ديال التحكيم وتضبط كذلك ما يتعلق بالتحكيم.

لذلك فالقانون، وكنذكر هنا فلجنة العدل والتشريع عندكم بالمجلس المستشارين الموقر، كنا درنا واحد المجموعة نتاع النصوص مفادها أن أي واحد فيه مساس فأخلاقو أو تم عزله من وظيفته لا يمكن أن يكون محكما،

باش نديرو التحكيم يلعب الدور ديالو، وأنا كنتمنى أنه التحكيم يلعب الدور ديالو، وكنفكر أنه ناقشوها مع وزارة المالية، إذا كانت التحكيم على خلاف، نحددو شي مبالغ مالية بسيطة، ولكن كذلك نحددو بعض الإعفاءات الضريبية، لأن الشخص ما مشاش للنزاع القضائي ومشى للنزاع ديال التحكيم، وهنا كان خصنا تكوين المحامين، تكوين السادة القضاة باش يمكن يدخلو للتحكيم، لأن التحكيم راه هو القضاء ديال المستقبل، راه هو اللي غادي يلتجأو له، فهو مهم جدا، ولكن احنا فالمغرب مازال ما عندناش ثقافة التحكيم، غادي نديك لـ "دار القاضي"، مازال القاضي عندو دارو، مازال الناس كيمشيو ليها، وهذه هي العقلية اللي كنتعاملو معها، التحكيم مازال ما اخذاش ذاك البعد ديالو، كنتمنى في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

تفضلوا السي المهدي.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى الاهتمام الكبير الذي تعطونه لهذا الموضوع.

لا يخفى عليكم أن تطوير عجلة الاستثمار في بلادنا سواء كان وطنيا أو أجنبيا أصبح رهينا بمدى نجاعة الآليات الكفيلة بتأمين الأموال المستثمرة وضمان سرعة البت في النزاعات التي قد تنشأ بشأنها.

وإذا كان اللجوء إلى القضاء مازال لحد الآن هو الوسيلة الأكثر انتشارا في بلادنا، سواء تعلق الأمر بالنزاعات الاجتماعية، التجارية، العقارية، الضريبية أو المدنية وغيرها، فإن تعقيد المساطر القضائية وما يترتب عن ذلك من تأخير في الحسم في القضايا يفرض علينا التفكير في طرق أخرى لفض مثل هذه النزاعات، تكون أكثر فعالية وتتناسب مع خصوصيات المقاولة وما تتطلبه مختلف العمليات والمعاملات التجارية من سرعة ودقة وكفاءات تقنية متخصصة.

ولذلك، فقد أصبح تيسير اللجوء إلى الوسائل الأخرى لحل النزاعات مثل الوساطة والتحكيم أمرا ضروريا وملحا.

وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن دعا إلى ذلك في العديد من خطبه السامية بهدف تشجيع المستثمرين المغاربة منهم والأجانب على إحداث مشاريعهم بأرض الوطن دون تعقيدات وتذليل الصعوبات التي تعوق الاستثمار والتنمية ببلادنا.

ولذلك، وكما جاء في تدخلكم، السيد الوزير، أن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إذ نسجل بارتياح ونثمن المصادقة على القانون رقم 95.17 المتعلق بالوساطة والتحكيم والتفاعل الإيجابي لكم، السيد الوزير، مع التعديلات التي قدمها فريقنا بشأنه، فإننا نعتبر أن إنجاح هذه التجربة لا يمكنه أن يتحقق إلا إذا تمت مصاحبته بعدد من الجوانب الإجرائية والموضوعية والمؤسساتية الكفيلة وحدها بتأهيل عملية التحكيم والوساطة الاتفاقية وضمان نجاعتها بوصفها خيارا ضروريا.

ولهذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعوكم، السيد الوزير، إلى التسريع بإحداث مراكز الوساطة والتحكيم التجاري بهدف نشر وتبسيط مفهوم وفلسفة الوساطة والتحكيم والتحسيس بأهميتها وتكوين الكفاءات اللازمة والضرورية للنهوض بها مع تنظيم عمل الوسطاء والمحكمين وتأطير نشاطهم بشكل قانوني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، الرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

دبا هذه المؤسسة إذا تعاون مع وزارة العدل من أجل دورات تكوينية في هذا المجال، هذه أولا.

ثانيا، غادي نخصص لهذه المؤسسة ديال رجال الأعمال تدير معنا يديها في جيبها وتعاون معنا باش نديرو شي مؤسسات أنيقة بمستوى عالي، باش يمكن لها تدير التحكيم راه في مصلحتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إليكم السيد الوزير، حول "عدم تنفيذ الأحكام القضائية"، هذا عندو علاقة مع الموضوع الأول، تفضلوا أحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأحكام القضائية في ملفات نزاعات الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

نزاعات الشغل ولا تنفيذ الأحكام القضائية؟

المستشار السيد خليهن الكرش:

راه أنتوما ما درتوش وحدة.. السؤال اللي مشى.

السيد رئيس الجلسة:

خص تكون وحدة الموضوع؟ نعتذر عن ذلك السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

نفس الجواب، لأنه نفس الموضوع تقريبا عندنا نفس الجواب.

ماشي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

نعتذر.

السيد وزير العدل:

نعاودو ما عندنا مشكل.

شوف، راه ما يمكنش تنفذ الأحكام القضائية إلا إذا طورنا المسطرة ديالنا، احنا خدامين فيها.

إذن احنا عندنا وسائل الضغط على الشركات، إذا جلسنا مع الشركات، والنقابات جلسو مع الشركات ومع وزارة العدل، خص نتجمعو ونتذاكرو عليها، كيفاش غادي نفذو الأحكام القضائية؟

وكاينة التنفيذات اللي هي أهم، وهي قضية تنفيذ أحكام الدولة، أحكام المؤسسات ديال الدولة، ديال الجماعات، خصنا نلقاو ليها شي حل، الصيغة باش غادي نديروها باش.. جينا لغينا قلنا الحجز ما يكونش، ولكن أشنو هو البديل اللي غادي نديرو؟ خصنا نفكرو في البديل على الأقل نديرو غير إجراءات تكون واضحة، يعرف المواطن إمتى غادي يتخلص وكيفاش غادي يتخلص، وما يسبقوش شي واحد إذا كانت نوبتو.

غير هاذ الأمور الأخلاقية البسيطة راه غادي تعطي نتيجة.

فعندنا جوج دبا ديال المشاريع ديال (plateforme) اللي تنديرو هاذي ديال التنفيذ، وتنفيذ قضايا الدولة، لأن هنا خص تكون قضايا الدولة اللي محكومة تكون كلها فهاذ (plateforme) يعرف المواطن نوبتو فين، واش نوبتو 20 واش 150، لأنه المواطن حيت يعرف نوبتو بأن جاية غادي يتسنا ما عندو مشكل.

المشكل هو أنه تيكون واحد عندو 10 ملايير كيتخلص، وواحد عندو 10 مليون ولا 10 دراهم كيبقا متأخر، لأنه هاذيك 10 ملايير وهاذيك 10 مليون ديال الدرهم ولا مليون ديال الدرهم، خصنا نلقاو لها شي صيغة.

هاذ الشي كلو احنا كنشتغلو عليه وكنهيؤو المؤسسات وكنهيؤو (les plateformes) وإن شاء الله غيكون خير، ولكن راه هاذ الشي ديال التنفيذ راه خصنا نجلسو عليه، تنديرو ذاك الحوار الاجتماعي خصنا نجلسو عليه، لا النقابات تحضر ولا نقابات رجال الأعمال تحضر ولا وزارة العدل تحضر ونلقاو ليه واحد الحل، أما هاكا واحد تيجبد هنا وواحد تيجبد هنا ووزارة العدل في الوسط.

وعندنا خلاف في وزارة العدل واش التنفيذ مجال قضائي أم مجال إداري فالإدارة القضائية؟ معناه هوما تيقولو ذات صبغة قضائية، ما عرفنا واش اختصاصنا ولا اختصاص السلطة القضائية؟

عندنا هاذ النقاش حتى هو فوسطنا، راه لا قيمة للقضاء ولا للأحكام القضائية إذا لم تنفذ، راه إذا كانت غتنفذ الراجل يجي للمحكمة ويتقاتل ويدي حكم ويمشي ينفذو، وإذا ما غينفذو لاش غيجي لهاذ المحكمة؟ عفيه النهار الأول قول له، أودي، واخا تديه راه ما ننفذ لك غير سير فحالك، وسالينا.

لذلك، خصنا نفكرو فشي صيغة، وأعتقد بأن الحوار بيناتنا، رجال الأعمال يتقاضاو بحسن نية ويخلصو، والعمال يشتغلو بحسن نية ويطالبو بلي معقولة، ونوصلو لحل، خصنا نوصلو لحل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير،

مما لا شك فيه أن القانون يوفر كل الضمانات للمتقاضي لتسهيل ممارسة حق اللجوء للقضاء لاستيفاء حقه، سيما في المادة الاجتماعية وخاصة في الشق المتعلق بنزاعات الشغل.

لكن، يبقى أهم عائق في تحصيل هذا الحق هو التنفيذ، لأن غاية العامل لا تتوقف على صدور الحكم لصالحه أو إعطائه حقه، بل تكمن في تجسيد هذا الحق على أرض الواقع وفي سرعة تنفيذه من خلال وضع إجراءات قانونية تمكنه من اقتضاء هذا الحق، خاصة عندما يتعنت المشغل أو يتماطل في الامتثال للحكم القضائي، فالفصل 126 من الدستور ينص على أن تنفيذ الأحكام ملزم للجميع بالمساواة بين المواطنين أمام القضاء، واحترام وتكريس لحقوق الإنسان في بلادنا، لأنه لابد يزال تنفيذ هذه الأحكام عديمة الجدوى والفعالية مما يفقد المأجورين ثقتهم في القضاء ويمس بالأمن القانوني الذي جعله عاملا من عوامل تحفيز جلب الاستثمارات.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد على وجود العديد من الإشكالات في عملية تنفيذ الأحكام الاجتماعية الصادرة في نزاعات الشغل، باعتبارها إشكالات تتعدى ما هو متعارف عليه قانونا إلى ما هو تنظيمي وواقعي، يرجع بالأساس للاختيارات الإجرائية في المادة الاجتماعية من جهة، ثم من جهة ثانية إلى تهرب بعض المحكوم عليهم من الامتثال للأحكام القضائية لأجل تأدية أجور العمال، فمنهم من غادر المغرب بشكل مفاجئ تاركا العمال بدون أجور.

والأنكى من ذلك أن أغلب الأحكام النهائية المتعلقة بحوادث الشغل لا

تجد طريقها للتنفيذ، حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويضات عن حوادث الشغل حوالي 2227 مستفيد خلال الفترة الممتدة بين فاتح يناير 2021 إلى غاية متم يوليوز 2021 وهذا الرقم هزيل مقارنة مع الكم الهائل من الملفات الصادرة في حقها حكما نهائيا وتنتظر عملية التنفيذ.

السيد الوزير،

إن مواجهة هذه الإشكالات نقترح عليكم ما يلي:

- التفعيل الأمثل والناجع لمقتضيات المادة 285 من قانون المسطرة المدنية المتعلق بالتنفيذ المعجل وتعديلها لتوسيع نطاق تطبيقها على جميع نزاعات الشغل؛

- إحداث نظام قانوني خاص بتنفيذ الأحكام الصادر في مجال الشغل يتم بتبسيط المساطر؛

- إصدار دوريات ومناشير بشكل منتظم وكلما دعت الحاجة إلى ذلك لتفسير المقتضيات القانونية ذات الصلة بقضايا نزاعات الشغل؛

- العمل على إحداث محاكم اجتماعية لتسريع إجراءات البت في القضايا الاجتماعية، ولضمان تنفيذ الأحكام الصادرة عنها؛

- وضع نظام جزائي يطبق في حالة امتناع وعرقلة تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد الوزير،

إن الفرق بيننا وبين كندا هو أن القانون يسمو فوق الجميع في كندا، في المغرب لازلنا نقدم استثناءات خاصة لرجال الأعمال وبعض الشركات غير الشرفاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت للرد.

السيد وزير العدل:

بيننا وبين كندا التقاضي بحسن النية، بيننا وبين كندا الشركات تتجي تخلص، بيننا وبين كندا تتكون الدعوة كتبعها عن بعد، بيننا وبين كندا هو المعقول، هاذ الشي كلشي اللي قلتيه درناه، وواقفين في بلاصتنا.

النقابات تتغوت ورجال الأعمال تيغوتو، واحنا واقفين.

كيفاش إذا واحد مشيت تنفذ عليه ودرتو لو إنذار ودرتو المسطرة وما بغاش ينفذ، آش غادي نديرو لو؟ حتى الاتفاقية كتمنعني، ملي كتمنعني .. (كلام غير واضح) ولا نديه الحبس، آش غادي ندير لو؟ النقابة كتدير الإضراب وقت ما بغات، هاذوك ما كيخلصو وأنا في الوسط.

راه ساهل ندير شعار، ساهل ندير خطاب ناري، ساهل نستشهد بكندا، ولكن راه الواقع مر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال السادس حول "حالات العود".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نسائل الحكومة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة ظاهرة العود وما لها من آثار على اكتظاظ السجون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شوف، حالة العود راه ما عندنا ما نديرو معها هاذ الشي اللي اعطى الله.

أكبر نسبة ديال حالات العود هو الشباب أقل من 18 سنة، وحل معيا المشكل دبا.

كتدير العفو الملكي، كيدير جلالة الملك العفو الملكي أو كندير أنا الإفراج المقيد يومين كيرجع لك، كيخرج بيومين ويرجع لك.

اليوم، صيفطات ليا إدارة السجون واحد، ياله طلقتو الجمعة، راه ردوه اليوم، راه دابا غادي نلغي له الإفراج، معناه المدة اللي ما دوز غادي يدوزها دبا 30 شهر، راه عندنا مشكل.

واش الظروف؟ واش العقوبات؟ واش.. ؟

خص يتعاد النظر حتى في قانون العقوبات، القانون الجنائي خص يتعاد فيه النظر، لأن الحل، ملي تهز واحد الشاب ديال 16 سنة، 17 سنة وكتديه للسجن كتحيد منو الخلعة ديال السجن، يخرج ويديرها ثاني، راه السجن كيبقى تيخوف وتيبقى عندو تأثير نفسي إذا ما دخل لو الواحد، أما غير كيدخل لو صافي كيفقد هاذيك التأثير ديالو، فغير كيخرج كيعاود يدير جريمة أخرى، كيف غادي نديرو؟ تيقول لك التجربة تهدر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

إذن، هذا واقع يرتبط بالعود إلى الجريمة، العود إلى الجريمة هو مقياس للمعاملة العقابية داخل السجون، هو مقياس لسياسة التجريم والسياسة الجنائية، وهو كذلك مقياس لعدم تطور القانون المنظم للسجون.

فيما يتعلق بسياسة التجريم، فعلا هناك مجموعة من الجرائم عقوباتها تؤدي إلى الارتباط بالجريمة والارتباط بمجتمع السجون.

عندنا إشكالية هو أنتم تتحدثون عن الإفراج المقيد بشروط ولكن النسبة ضئيلة، والذين يستفيدون هم فئة في حاجة إلى تأهيل وتكوين، بينما فئات أخرى لا تستفيد اللي هي حصلت على شواهد، اللي حصلت على واحد المجموعة من الأمور داخل المؤسسات السجنية.

القانون 23.98، السيد الوزير، تقادم والمسودة كذلك تقادمت، أنه المسودة هذه أكثر من 6 سنوات وتم عليها الاشتغال، فيها بدائل ديال العقوبة السالبة للحرية، هذه البدائل هي ماشي قارة اليوم العالم يتطور، احنا باقين تناقشوها المسودة.

أشنو هي الأسباب اللي خلات هذه المسودة اليوم ما تكونش عندنا تناقش في البرلمان، مع العلم أنه كاين توافق ديال الفاعلين في المجال وفي المجتمع السجني وفي المناظرة الأولى والثانية وما إلى ذلك.

إذن، الإشكالية ديال السجل العدلي، تخلي فعلا عائق ديال الاندماج في الحياة العامة، الناس اللي عندهم عقوبات ما تيديروش السياسة، ما تيخدموش، وبالتالي تيعاقبهم المجتمع 2 ديال المرات، الجميع متفق في الحوار الوطني ديال إصلاح منظومة العدالة ورغم ذلك باقي ما قدرناش نلقاو حلول، تنتكلمو على السجل العدلي كجانب تقني، الحوسبة أو ما إلى ذلك، لا خصنا السجل العدلي يكون بالمنطق اللي تنعطيو للناس الاعتبار وفي رد الاعتبار كذلك، كيفاش نردو للناس اعتبارهم ويندمجو في المجتمع؟

لأنه المجتمع ما تيمكنلوش يكون تيسد الأبواب أمام خريجي السجون، في الوقت اللي تنلقاو تجارب ديال محامو السجون، تنلقاو تجارب ديال خريجي السجون عندهم الأهلية ديال الدخول إلى الوظيفة العمومية، احنا الآن تنقطعو عليهم هاذ المجالات، وتنقولو علاش الناس يرجعو للسجون، تيرجعو للسجون لأن نسبة التطبيب مرتفعة، تيرجعو للسجون لأنه تيلقى المأكلة في السجن وما تيلقهاش في دراهم، تيرجع للسجون ماشي لأنه.. لأنه كاين بعض الممارسات اليوم داخل السجون كاين اللي تيخرج تيعيا وتيدوز الصيف على برا، تيجي البرد تيخصو يرجع للسجن، لأنه ما عندوش فين ينعس، لأن كاينة إشكالات اجتماعية أخرى.

لذلك، عندما نطرح هذا السؤال ماشي في جانبه التقني، بل في إطاره المرتبط بالسياسة الجنائية، خصنا إجراءات، اليوم الحكومة دوزت سنة، القانون الجنائي، قوانين متعددة ما خصش نعرفو أشنا هي الأسباب اللي خلات هاذ الشي معطل، علاش ما بغاوش الناس اليوم هاذ القضايا نناقشها داخل البرلمان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، كاين رد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

لا، غير بالنسبة للسجل العدلي أنا متفق معك، ما خصوش يكون فيه باقي، شي واحد عاقبناه، أدى الثمن، المجتمع ما كانش باقي نجرو له هاذ الشي، واحنا تنقلبو على الصيغ، باش نوصلو، فرد الاعتبار درناه تقني، معنى (l'informatique) في (l'ordinateur) تيدير العقوبات، إلى شي واحد دوز واحد المدة ديال 4 سنوات مثلا أو لا سنتين ما دارشي جريمة أخرى، ما عندوش، (l'ordinateur) تلقائيا تيمسح العقوبة، ما كاين لاش يدير لجنة، سير دير لجنة، دير عليه بحث، ما كاين لاش ندير عليه بحث، الإنسان راه جيد حتى يثبت العكس.

إذن هذاك اللي تعاقب مسجل في (l'ordinateur) تدوز واحد 4 سنوات، (l'ordinateur) تلقائيا تيمسحها، ما عندوش شي جريمة أخرى علاش يخلي يمدد ليه؟

بالنسبة لدبا في قانون المسطرة الجنائية الجديد، درنا الجنح اللي أقل من 16 سنة ما تيتعتقلش، أو في الجنايات أقل من 14 سنة ما تيتعقل، ولكن درنا كذلك العقوبات البديلة ودرنا (bracelet électronique)، هاذ الشي كلو تناخذوه به بعين الاعتبار.

ولكن هناك مشكل كبير، راه المدرسة هي اللي تنقذ من السجن، تكون مدرسة قوية وتشتغل المدرسة وندعمو المدرسة، عندنا جرائم تتجي في المحيط المدرسي.

في القانون الجنائي ما شي ما بغيتش نجيبو، فيه نقاش، راه النقاش في اللمسات الأخيرة ديالو، فيه نقاش حول الحريات الفردية، وأنا تنساندها، فيه نقاش حول مجموعة ديال الجرائم اللي تنعتقد أنها ما خصهاش تبقى.

تتعرف بأن القانون الجنائي ينص إلى حرقت خيمة تمشي بعشرين سنة سجنا نافذا كحد أدنى، 20 سنة على خيمة، وهاذيك الخيمة بقى المفهوم ديالها ماشي هي الدار والسكن وذاك الشي، بقات الخيمة خيمة، وتيعاقبو على 20 سنة على خيمة، لا كاين شي حاجة خصها تتغير، كاين أشياء كلها خصها تغير.

احنا الآن تنشتغلو ونتأكدو راه كاين عندنا اختلافات كبيرة لا في وزارة العدل حول واحد المجموعة نتاع النصوص، كاين الناس اللي متحررين، كاين الناس اللي محافظين، كاين ناس.. وخا كيفاش غادي تدير للسكر؟ كيف غادي تدير للفساد؟ كاين مجموعة دالنصوص خص تلقى لها مبرر داخل مجتمع متحرر عندو فنادق، عندو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال ما قبل الأخير الموجه إليكم حول "زواج القاصرات".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي الأخت جليلة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على الرغم من المجهودات المبذولة للحد من زواج القاصرات وما يصاحبه من اغتصاب لحقوقهن، إلا أن هذه الظاهرة مستمرة في الانتشار في صفوف العديد من الأسر المغربية، ويستمر التحايل على مقتضيات الفصلين 20 و21 من مدونة الأسرة، المتعلق بزواج القاصرات.

وأمام هذا الوضع المقلق، ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتمدون اتخاذها للحد من هذه الظاهرة ومخلفاتها النفسية والصحية والاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

تبغي تقضي على الظاهرة عندك تجريم، ماكاين حل، دير الدروس، دير كذا، والو، التجريم، زوجت قاصرة أجي إلى هنا.

تتعرف شكون اللي فكنا من زواج القاصرات، هو كوفيد، أيام كوفيد نقصت، في 2017، 26.298 قاصرة، حيث تتقول 26.298 قاصرة معناه 26.298 خرجات من المدرسة ومشات خدامة فواحد الدار، مزوجة، ما مزوجة، الوضعية ديالها.

سنة 2017 نقصت، إلى فعام 2020 كوفيد بدا، 12 ألف، معناه 10 آلاف وحدة ما تزوجات لأن كاين كوفيد قضا لنا الغرض كوفيد الله يجازيه بخير.

جينا لـ 2021 واحنا نطلعو، صافي خرج كوفيد، طلعنا لـ 19.369، هاذي هي الوضعية ديالنا.

خصنا نديرو التجريم، خصنا نديرو المنع، خصنا نلغيو ذاك النص اللي تيعطي للقاضي الحق في الإذن بزواج القاصر خصنا نلغيوه، راه كاينة قضايا مجتمعية إلى ما واجهناها راه ماكاين معها حل.

هذاك الشي ديال نديرو خطاب ونديرو ندوة ونكونو وهاذي شحال هاذي باش شدينا الاستقلال؟ 70 عام، 70 عام واحنا تنديرو فالدروس وتنديرو فالتكوين وفي تأهيل المرأة وها احنا واقفين، عندنا موظفات في وزارة العدل 48% ولا 49% وعندنا فالقيادة 17 كتقول كيفاش؟ القاعدة عندك 49 والقيادة فيها 17، كاين شي حاجة ماشي هي هاذيك.

نديرو قرار بيناتنا واش بغينا نعطيو للمرأة حقوقها ونوضو لها، ما بغينا نعطيو خليونا جالسين ومهنيين.

ولكن، نقررو هاذ الشي ديال.. لا، نديرو هاذي ونزيدو هاذي ونقصو هاذي راه ما بقا حل، لأن المجتمع محتاج لواحد القوة اقتصادية وبدنية وإنسانية كاينة فالمجتمع راه واقفة مبلوكية، تصور دبا تتجيب بنت عندها 13 سنة، 14 سنة، وكنديها لهذاك الموسم وكتزوجها، وكيجي راجل 70 عام تيتزوج بها، ولا 60 عام وتيتزوج بها، غير قول ليا أشنو هي العلاقة بيناتهم وكتجلس معه شهر ولا شهرين، عام وكتطلق وكترجع عند واليدها بجوج ديال الأولاد ولا جوج بنات، الأولاد ما مسجلين والبنات ما مسجلين، واحد الوضعية، نديرو المعقول، المعقول هو ما ينزع بالسلطان لا ينزع بالقرآن، أجي خلصها وتكلس راسك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الوزير،

ما خليتي لي ما نقول، زعما الرد ديالك حاسم، وشافي وقاطع.

ولكن، السيد الوزير، غادي تسمح لي باش حتى أنا نقوم بالدور ديالي في إطار التعقيب على الجواب ديالك.

هو أن ربما المقاربة ديال تزويج القاصرات خصنا نعاودو نشوفو أو لا نعاودو ننتهجو واحد المقاربة اللي تكون اجتماعية، لأن الإشكال هو اجتماعي أكثر منه قانوني، لأن حتى بالمقتضيات القانونية ما قدرناش أننا نحلو هاذ المشكل، وبقاو الأعداد ديال الاستثناءات أو لا الإذن ديال القاضي ولا قاعدة في عوض ما يكون هو الاستثناء، وكيبقى يعني كمجتمع وكمؤسسة البرلمان ومؤسسة الحكومة من الواجب علينا اليوم أننا نحافظو على المجتمع المغربي وعلى الأسرة المغربية.

تزويج القاصرات أو تزويجها قاصرات، ولكن راهم باقيين في سن الطفولة أحيانا، فهذا اغتصاب لحق الطفولة وكيبقى الحل الوحيد كيف ما قلت، السيد الوزير، هو أن تكون واحد المقاربة ربما اللي تكون زجرية ولكن احنا كننتظرو دائما التعديل ديال مدونة الأسرة، وتكون نصوص قانونية اللي تقدر تحمي الحقوق ديال النساء وتحمي هاذ الفتيات من الاغتصاب ديال الحقوق ديالهم في التمدرس والحقوق ديالهم الصحية والحقوق النفسية.

إذن، احنا الأمل ديالنا أن تكون واحد المقاربة اللي تكون وإجراءات اللي تكون صارمة من الحكومة في إطار تعديل مدونة الأسرة كيف ما نادى بذلك صاحب الجلالة باش نقدرو أننا ندخلو في أجرأة مجموعة ديال

الإصلاحات اللي مرتبطة بالمجتمع وبحقوق النساء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير للرد، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

أعلى نسبة ديال زواج القاصرات كاينة فجوج ديال الجهات، مراكش والدار البيضاء، ما تكلميش على الجبال والقرى، هاذي راه مدن، هاذي الحداثة والحضارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، حول "المنصة الرقمية الخاصة بالزواج".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة لإطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالزواج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

على كل غادي تشوفو الشاشة، احنايا درنا واحد الخدمة رقمية الآن باش نسهل عليكم العملية، أي شخص بغا يتزوج كيدخل باش ياخذ الإذن، كتدخل لهاذ المنصة، غير كيسجل الاسم ديالو والبطاقة الوطنية ديالو وكتمشي مباشرة للمنصة (plateforme) ديال البطاقة الوطنية لدى الأمن الوطني، من تم كتجيب المعلومات، بحيث أنه كيدير البطاقة الوطنية ديالو تحت التليفون كيعرفو واش هو ولا ماشي هو، وكيعطيو المعلومات، وكتكون المعلومات.

كذلك المخطوبة وحتى الخطيب، كتكون المخطوبة حتى هي كتعطي نفس المعلومات وكيخرج لو واحد الإذن، هذاك الإذن ما يمكنش ياخذو مرة أخرى، فضينا، بغا ياخذو مرة أخرى خصو يمشي عند القاضي، ويقول علاش غياخذو مرة أخرى، واش دار بذاك الأول ومع من كان مزوج؟ وكيفاش تزوج؟ وكيدخل المعلومات كلها ذيك الساعات، كيكمل المعلومات باش كيخرج لو واحد الرقم خاص، باش كيدخل هو شخصيا، باش ما يدخلوش شي واحد فحياتو الخاصة، كيدخل هو فقط وكيحتفظ..

كذلك، المرأة كيكون عندنا واحد (le mot de passe) واحد الرقم سري اللي كتدخل به هي، وهنا غادي نديرو ليس فقط، من حيث كيمشي كيطلب الطلاق كتسجل، عندو لولاد كتسجل، خلص النفقة ولا ما خلصهاش كتسجل، ما عندو فين يفلت، سالينا.

لأنه هاذ المشاكل اللي كيديرها الزواج، الإذن بالزواج خطيرة، هذاك الإذن بالزواج هو المفتاح، غير كتدخل، غير كيشدك (l'ordinateur) ما بقاش يطلقك صافي، حياتك كلها كتكون عندو، ولكن حتى واحد ما يمكن لو يدخل، ثلاثة دالناس اللي يمكن لهم يدخلو الزوج أو الزوجة أو القاضي فقط، باش نسهلو.. ومن بعد ما كيتزوجو كيجيب الوثائق، لأن حتى العدول كيديرو العقد، كيديروه فـ (l'ordinateur) وكيجي مباشرة لهنايا كيكون العقد محطوط، باش فوقت ما بغاتو الزوجة كتاخذو، فوق ما بغاه الزوج كياخذو، ومباشرة من بعد كيسالي كيدوز ذاك الشي عند.. باش يأخذ بغا العقد موقع مباشرة، لأنه القاضي كيوقعو إلكترونيا.

ذيك الساعات ذاك الموظف دبا اللي هيئنا وكنديرو له دورة تكوينية الآن، هو كيراقب دوك الوثائق واش هي هاذيك، ياك ما زور شي حاجة؟ ياك ما دار شي اسم؟ كيراقب ذاك الشي كلو فالبطاقة الوطنية كلشي كيراقبو باش ما يوقعش التزوير، هذا درنا المراقبة البعدية باش ما يكونش شي حاجة ماشي هي هاذيك.

كيبقاو لنا شكون اللي كنسجلو مباشرة فالمحكمة، الزواج المختلط، حيث كتجي المرأة كتجيب لك رجل أجنبي ما عندنا عليه البطاقة الوطنية، هذا كيجيب الوثائق ديالو كيجلس قدام كاتب الضبط كيسجلو، كذلك المرأة إلى كانت أجنبية كتجيب وكتجيب الوثائق ديالها وكتسجل.

علاش كلشي هاذ الشي؟ باش نضبطو هاذ الأمور كلها، باش نضبطو، لأن أش كيوقع؟ كيموت لك الرجل حتى كتجي شي امرأة مع اولادها كتقول ليك راه كنت مزوجة بيه، هاذو اولادو وأنا مزوجة به، وكيدخلو فصراعات فالمحاكم.

دابا الواحد إذا بغا يتزوج أكثر من امرأة يمشي يطلب الإذن يسيق ليه الخبر السوق كلو عاد يتزوج.

أما الآن مباشرة بعد هاذي.. ها الإذن بتوثيق الزواج، عقد الزواج كيفاش غادي يكون فـ (l'ordinateur) واللي غادي تدخل ليه المرأة أو الزوج أو القاضي باش يحصل على الوثيقة ويحصل على الإذن، ولكن هذاك الإذن لا يعطى منه إثنان، والو، واحد اللي كيتعطى، إذن غيخرج الثاني لأنه بغا يدير التعدد ولا شيء من هاذ القبيل هذاك شغلو، خصو يمشي عند القاضي، القاضي اللي غادي يعطيه ليه، وكاينة واحد الوثيقة أخرى ثم كاين عندنا واحد (la grille) ما عرفت فين هيا باش نديرو الاسم، ونديرو جميع المعطيات على حياتو واش تزوج واحد طلق، فين تزوج، فين طلق، فين شحال خلص، وشحال عندو ديال النفقة، واش خلصها واش ما خلصهاش،

لأن هنا في قناعتي، واحد ما كيخلص النفقة وكيجي يطلب ليك الإذن بالزواج، وخلص بعد النفقة اللي عليك، عاد زيد المرا الثانية.

ما عندها حتى معنى تبقى تخلي واحد المرا بأولادها ما عندها ما تاكل وأنت كتمشي تدير.. فقلنا أودي خص هاذ الشي يتعاد فيه النظر، ولذلك غادي يتم الضبط ديال هاذ الشي، وحتى قضاة التوثيق غادي يكونو مرتاحين، لأنه ماشي ضروري يجلس فالمكتب ديالو، غادي يتوصلو عن طريق الأنترنيت (l'ordinateur) ديالو ويوقع إلكترونيا هاذو الوثائق اللي كيدلي بها للإشهاد اللي كيجيب ديال عقد الازدياد ديال الولد، ولأنه الآن كاين واحد القانون، وكاين واحد العمل كنديروه الآن، كنديرو وزارة الداخلية ماشي أنا، أنه الأولاد اللي غيتزادو غادي يوليو يتسجلو فالمستشفى، ما يمشيش باهم يسجلهم فشي بلاصة، غادي يتسجلو فالمستشفى نيت، وتمشي المعلومة آنذاك، وبغينا نربطو الاتصال بهذيك (plateforme) اللي غادي تدير وزارة الداخلية، باش الأطفال وحياتهم تكون هنايا، وهذا هو جهدي عليكم.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السيد الرئيس، كاين شي تعقيب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، كاين شي تعقيب؟

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذا الجواب الواضح والشامل وأضيف الثاقب.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نثمن عاليا ونسجل بإيجاب إطلاق هذه المنصة ديال وزارة العدل الرقمية، والتي تخص ضبط عقود الزواج وحالات الطلاق، وذلك بهدف منع التحايل - كما قلتم - على نصوص مدونة الأسرة، لاسيما فيما يخص طلبات الإذن بتعدد الزواجات.

هذه المنصة لا شك أنها ستسهل توثيق جميع حالات الزواج والطلاق بشكل دقيق منذ تاريخ الإذن بالزواج، حيث سيتم نسخ العقود من طرف النساخ القضائيين ورفعها على المنصة الرقمية، وبذلك ستصبح الحالة العائلية لكل المواطنين والمواطنات واضحة أمام القانون بشكل لا يمكن التحايل بصدده كما هو الوضع مع الأسف حاليا.

السيد الوزير المحترم،

لا يفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن نثير الإشكالية المرتبطة بتحايل بعض الأزواج على المقتضيات القانونية، التي تنص عليها مدونة الأسرة المغربية بخصوص شروط منح الإذن بالتعدد، حيث يعمد بعض الأزواج المأذون لهم بالتعدد إلى استعمال الإذن نفسه مرات عديدة كما قلتم.

طبعا نأمل خيرا، السيد الوزير المحترم، في إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالزواج كآلية تقنية للتصدي لظاهرة التحايل على القانون وحماية حقوق الأطفال والنساء، وكما نأمل أن تتم تعبئة كل المتدخلين لإنجاح هذه الطفرة النوعية في حقل العدالة.

السيد الوزير المحترم،

إن مدونة الأسرة تعتبر ثورة هادئة بكل المقاييس، لكنها أصبحت اليوم بعد مرور 18 سنة في حاجة ملحة للمراجعة حتى تتم معالجة النواقص وتواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المغربي خلال السنوات الأخيرة، ولتلائم كذلك من جهة ثانية التزامات المملكة تجاه الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، خاصة على ضوء إقرار دستور 2011، الذي كرس مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية ومع التوجيهات الواردة في خطب، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وأخيرا، أستغل هذه الفرصة للتنويه بالمبادرات القيمة والنتائج الملموسة التي حصلت عليها وزارتكم، متمنيا لكم النجاح والتوفيق لما فيه خير ورفعة وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا على كل المعلومات المقدمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

كاين شي حاجة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول للسادة المستشارين أن غادي نديرو واحد التقديم لهذه (plateforme) في اللجنة ونشوفو التجربة، نشوفوها كلها بتفاصيلها، أنا هنا تكلمت باختزال ونديرو السيد الرئيس كنموذج واش عندو امرأة ولا 2 وذيك الساعة نشوفو كيفاش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، ونشكركم على الأجوبة الكتابية التي تضعونها رهن إشارة السيدات والسادة المستشارين.

شكرا لكم.

إذن، السيدات والسادة المستشارين، طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة مجلسنا الموقر بطلب تناول الكلمة

في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل حول موضوع "الأوضاع المادية والمهنية لهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات"، أحيل هذا الطلب إلى الحكومة وعبرت عن استعدادها للتجاوب معه.

إذن أعطي الكلمة لممثل الفريق المحترم في حدود دقيقتين لتناول الكلمة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم بداية على تفضلكم بالجواب على تناول الكلمة نيابة عن السيدة الوزيرة، والذي يهم فئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات، والذين يشكلون العمود الفقري للإدارة العمومية وقطب الرحى في أي إصلاح جدي للمرفق العمومي، بالنظر للمهام الكبيرة التي تضطلع بها، كالتخطيط والافتحاص والتسيير المالي وتدبير الموارد البشرية والتنظيم القانوني وغيرها، ورغم ذلك لازالت هذه الفئة تعاني من التمييز المادي والمعنوي، مقارنة بفئات أخرى تقوم بنفس المهام، فبالرغم من تماثل المتصرفين مع فئات أخرى في التكوين والشهادات والتخصصات والتشارك معها في المهام والمسؤوليات، فإنهم لا يتساوون في الأجر ولا يتساوون في أنماط وشروط الترقي وآلياته، بل الأكثر من ذلك فالمتصرفون المسؤولون منهم يتقاضون أجورا أقل من مرؤوسيهم المنتمين لبعض الفئات الأخرى والأقل منهم أقدمية وتجربة.

هذا، علاوة على حرمان المتصرفين من الدرجة الجديدة التي تستفيد منها فئات أخرى وحرمان المئات منهم من منصب متصرف عام المنصوص عليه قانونيا، في الوقت الذي تستفيد فئات أخرى من منصب مماثل.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة مراجعة النظام الأساسي لهذه الفئة وإعمال مبدأ المساواة الأجرية بين أطر الدولة، ولنا أن نتساءل هنا عن الكيفية التي تريد بها الحكومة إصلاح وتجويد المرفق العمومي وفئة عريضة من موارده البشرية محبطة نفسيا، وباتت تعيش على أبواب الهشاشة بعد تجميد أجورها منذ سنة 2004 دون مبرر موضوعي، في حين استجابت لمطالب فئات من الأطر العاملة في الإدارة العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن في إطار التضامن الحكومي، أعطي الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع هاذ الكلمة، نيابة عن السيدة الوزيرة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر لفريق الاتحاد المغربي للشغل على تطرقه لهذا الملف الذي يخص هيئة المتصرفين، والذي نتابعه في الحكومة باهتمام كبير، باعتباره يهم فئة مهمة من الأطر العاملة بالإدارات العمومية.

فئة المتصرفين تضطلع بأدوار هامة في الإدارات العمومية بالنظر إلى مهامهم في التأطير والإدارة والخبرة والاستشارة والمراقبة وتنفيذ السياسات العمومية.

الحكومة تهتم بفئة المتصرفين على غرار باقي فئات الموظفين، حيث عملت على فتح الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا من أجل تدارس القضايا والملفات التي تهم الموظفات والموظفين.

وفي هذا الإطار، فقد تم توقيع اتفاق اجتماعي تضمن العديد من المكتسبات التي استفاد منها الموظفون، بما فيهم فئة المتصرفين مثل رفع نسبة حصيص الترقي في الدرجة من 33% إلى 36%، مما سيرفع من عدد الموظفين المستفيدين من الترقية كل سنة، وسيساهم بالتالي في تحسين وضعيتهم المادية ويحفزهم على المزيد من المردودية والإنتاجية.

وفيما يخص المطالب المعبر عنها من طرف المتصرفين بالإدارات العمومية، فإننا حريصون كل الحرص على التعامل معها بجدية ومسؤولية، فعدد من هذه المطالب هي مطالب مشتركة تتقاسم العديد من الهيئات بالإدارات العمومية، وستظل الحكومة منفتحة على إيجاد الصيغ الملائمة لتدارسه في إطار التنسيق والتشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، في إطار الحوار الاجتماعي، باعتباره الإطار التشاوري والتفاوضي الأمثل لمعالجة كل المطالب والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للملفات المطروحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في إطار تناول الكلمة، أعطي الكلمة للمستشار خالد السطي حول موضوع "إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان الوزيران.

بطبيعة الحال، بدوري أشكر الحكومة على التجاوب ديالها وتنتماو على أن باقي الوزراء يحذون نفس السيء ويبقاو يجاوبونا في إطار المادة 168.

أكيد، الموضوع ديال إقصاء المتصرفين والتقنيين والمحررين والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين من الحوار الاجتماعي، السيد الوزير، هاذ الأمر هذا على الرغم من الدور الكبير اللي تيقومو بيه هاذ الأطر، أكيد بطبيعة الحال راه هوما اللي هازين الحمل ديال الإدارة وديال الجماعات الترابية الملفات ديال الرقمنة، ديال تحديث الإدارة... إلخ.

أكيد، بطبيعة الحال المطلب الأساسي ديالهم هو بالنسبة للمتصرفين على الأقل المماثلة مع هيئة كتابة الضبط، مع المهندسين، نقول لكم، السيد الوزير، على سبيل المثال المتصرف مع مهندس دولة خدامين في نفس البيرو، تيديرو نفس المهام راه (salaire) ديالهم راه الفرق ديالو 4000 درهم تقريبا، وهاذي بطبيعة الحال ماكان العدالة الأجرية.

نفس الشيء بالنسبة للتقنيين على سبيل المثال، كذلك التقنيين اللي تيخدمو الترقية نتاع الموظفين، محرومين من خارج السلم منذ أكثر من 20 سنة، وهاذ الشي ماشي معقول، نفس الشيء بالنسبة للمحررين حتى محرومين من خارج السلم.

أكيد، كذلك المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وهاذو اللي تنسميهم المستضعفين من الموظفين بصفة عامة، حتى كذلك عندي مجموعة من المطالب ديالهم، السيد الوزير. نفس الشيء بطبيعة الحال خرج مرسوم ديال إحداث الدرجة الجديدة للمساعدين الإداريين والتقنيين، ما تفعلش لحد الآن.

أيضا، عندهم الاقتطاع المزدوج عند (RCAR[9]) اللي ما رجعش لهم الأرزاق ديالهم منذ عقود وسنوات، وتقدمنا فيها بأسئلة كتابية ومع كامل الأسف، ما فيهاش تجاوب، بطبيعة الحال بحكم أن الوزارة ديال تحديث الإدارة أكيد هي مسؤولة على الأطر المشتركة، خصهم تحديث كذلك الأنظمة الأساسية ديالهم، الأنظمة الأساسية أصبحت متجاوزة، خصهم أنظمة اللي تراعي المهام اللي تيقومو بها، وفي نفس الوقت اللي تتحمي تعطيهم الحقوق والإمكانيات ديالهم.

صحيح، الحوار الاجتماعي فيه كلام في بعض الأمور اللي داخلة بشكل أفقي، ولكن الأطر المشتركة خصهم عناية خاصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

السيدات المستشارات،

في البداية، أتوجه بالشكر للسيد المستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لطرحه هذا الموضوع، حول "موقع الأطر المشتركة بين الحوار الاجتماعي".

وبخصوص الحوار الاجتماعي، فإن تفعليه بتوجيهات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، الرامية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي واعتباره نهجا إستراتيجيا في تدبير الشأن العام، فقد عملت الحكومة منذ تنصيبها على عقد شراكات قوية ومتينة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بهدف إيجاد الحلول المناسبة لتحسين الأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لكافة الموظفات والموظفين.

وفي هذا الإطار، وقعنا مع شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين اتفاقية في أبريل 22، الذي تضمن مكتسبات مادية واجتماعية هامة لفائدة كافة الموظفات والموظفين، بما فيهم الأطر المشتركة، المتصرفون التقنيون، المحررون المساعدون، التقنيون، المساعدون الإداريون، أذكر منها:

- الرفع من الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية إلى 3500 درهم، بهدف تحسين الوضعية المادية للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛
- حذف السلم السابع بالنسبة للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين بهدف تحسين وضعيتهم المادية وتحسين مسارهم المهني المحفز؛
- إحداث درجة جديدة لفائدة هيئتي المساعدين الإداريين وللمساعدين التقنيين؛
- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة كافة موظفي الوزارات والإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات الأعمال الاجتماعية، من أجل تعميم الخدمات الاجتماعية على كافة الموظفين وفي مجال الصحة، السكن، الاصطياف، القروض وغيرها من الخدمات، وهو ما سيساهم في تعزيز القدرة الشرائية لفائدة هذه الفئة من الموظفين وتخفيف العبء منها؛
- الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33 إلى 36%، الأمر الذي سيؤدي إلى الرفع من أعداد الموظفين المستفيدين من الترقية، وسيساهم بالتالي في تحسين وضعيتهم المادية ويحفزهم على المزيد من المردودية والإنتاجية؛
- تمكين الموظفين من رخصة الأبوة مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر، ابتداء من تاريخ ازدياد المولود، وذلك بتوطيد مبادئ المسؤولية المشتركة بين الزوجين في رعاية الأطفال؛
- الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية، المتصرفون التقنيون، العاملون في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وفي الأخير ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ما دمتم أنكم ستسلمونه الرد مكتوب.

شكرا لكم كذلك، السيد الوزير، على المساهمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون، السيدات والسادة المستشارين، السيدين الوزيرين

[9] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

المحترمين، قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة.

وأعلن عن رفعها.